

# دليل التثقيف المدني

إعداد:  
بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

تم إعداد هذا الدليل ضمن أنشطة مشروع التثقيف المدني  
الممول من الصندوق الوطني للديمقراطية NED

ديسمبر - 2020



## دليل

# التثقيف المدني

إعداد:

بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

تم إعداد هذا الدليل ضمن أنشطة مشروع التثقيف المدني  
الممول من الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)

ديسمبر - 2020



ملاحظة / ان الآراء الواردة في هذا الدليل لا تعبر عن رأي الجهة المانحة

## الفهرس

1. مقدمة في حقوق الإنسان.....4
2. الديمقراطية .....8
3. المشاركة السياسية والمواطنة .....15
4. الحوكمة... والإدارة الرشيدة .....21
5. نظام الحكم في فلسطين.....37
6. العدالة الجنديرية.....48
7. مهارات المناصرة .....70

## مقدمة في حقوق الإنسان

إعداد/ أ. محمد أبو هاشم

### الإطار النظري:

#### المحاور التدريبية

1. مفهوم حقوق الإنسان.	2. خصائص حقوق الإنسان.
3. انواع حقوق الانسان.	4. القانون الدولي لحقوق الإنسان.
5. الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.	6. فهم بعض حقوق الإنسان.

#### تعريف حقوق الإنسان:

تلك الحقوق المتأصلة في بني البشر والتي من شأنها حفظ الكرامة البشرية دون تمييز على أي أساس مثل الجنس أو العرق أو اللون.. إلخ.

#### خصائص حقوق الإنسان:

- متأصلة: موجودة منذ لحظة ميلاد الإنسان
- لا تجوز مصادرتها: لا يجوز بأي حال إنكار حق الإنسان فيها.
- لا تجوز تجزئتها: لا يجوز الادعاء بجواز مصادرة بعضها للتمتع بالبعض الآخر.
- عالمية: واحدة في كل مكان في العالم للجميع، حيث لا ترتبط بدين أو جنسية معينة.

#### أنواع حقوق الإنسان:

##### 1. من حيث جواز التقييد:

- حقوق مطلقة (لا يجوز تقييدها): مثل الحق في الرأي، الحق في عدم التعرض للتعذيب، حرية العقيدة.

- حقوق يجوز تقييدها: مثل حرية التعبير، حرية تشكيل الجمعيات، حرية التجمع السلمي.

##### 2. من حيث الأعمال:

- حقوق اعمالها تدريجي (اغلب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية)
- حقوق اعمالها يمكن أن يكون فوري (اغلب الحقوق المدنية والسياسية)

### 3. من حيث جواز التعليق:

- حقوق يمكن تعليق العمل بها في حالة الطوارئ: حرية التعبير، حرية التجمع السلمي، الحق في التنقل

- حقوق لا يجوز تعليقها باي حال: الحق في الحياة، الحق في عدم التعرض للتعذيب، عدم رجعية الجرائم والعقوبات، حرية الفكر والعقيدة، عدم التعرض للاستعباد والرق

الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، تتكون من:

1. الإعلان العالمي لحقوق الانسان
2. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
3. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### الاعلان العالمي لحقوق الانسان

1. يتكون من 30 مادة
2. قواعده لها قيمة ادبية سامية.
3. تتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

### العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية:

ينص العهد على الحقوق والحريات المتعلقة بالمشاركة السياسية والحياة المدنية، مثل:

1. الحق في الحياة	2. الحق في عدم التعرض للتعذيب
3. الحق في المحاكمة العادلة	4. حرية التنقل
5. الحق في الجنسية والشخصية القانونية	6. حرية التجمع السلمي
7. حرية التعبير والفكر والاعتقاد	8. الحق في تشكيل الجمعيات
9. الحق في ظروف احتجاز انسانية تحترم الكرامة البشرية	

### العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

هي الحقوق المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل:

1. الحق في العمل	2. الحق في الثقافة
3. الحق في التعليم	4. الحق في الصحة
5. الحق في تكوين اسرة	6. الحق في السكن
7. الحق في تكوين النقابات والاتحادات	

**الحق في انتخاب ممثلين لإدارة الشأن العام، ويجب أن تتسم الانتخابات بالتالي:-**

1. عقد انتخابات	2. حرة
3. نزيهة	4. دورية
5. بالاقتراع السري	6. توفير حماية لهذا الحق من التعرض له من طرف ثالث

**الحق في الحياة:**

1. عدم استخدام عقوبة الإعدام الا لأشد الجرائم خطورة وبعد محاكمة عادلة مستوفية جميع الضمانات.
2. عدم تعريض حياة الناس للخطر بدون استحقاق، والاستخدام السليم للقوة والسلاح الناري.
3. توفير حماية الافراد من التعرض لحياتهم من قبل طرف ثالث.

**الحق في الصحة**

1. توفير سبل الوقاية من الأمراض الوبائية
2. توفير بيئة سليمة خالية من الأمراض
3. توفير الحماية من الضرر الذي قد يسببه طرف ثالث لصحة الأفراد.
4. تهيئة ظروف من شأنها توفير الحق في الرعاية الصحية والعلاج للجميع

**الحق في العمل**

1. توفير فرصة عمل مناسبة.
2. توفير بيئة عمل ملائمة وصحية.
3. الأجر المناسب ومكافئة نهاية الخدمة.
4. الحق في الاجازات وساعات الراحة.
5. الحق في التطوير المهني.
6. الحق في التأمين والمعاش.

التمارين والأنشطة

تمرين رقم (1)

ناقش مع زميلك.. ثم رتب الحقوق الآتية حسب الأهمية:	
1. الحق في السكن	2. الحق في العمل
3. الحق في الجنسية	4. الحق في الصحة
5. الحق في عد التعرض للتعذيب	6. الحق في التنقل
7. الحق في الحياة	8. حرية التعبير
9. الحق في الاسم	10. الحق في تقرير المصير
11. الحق في الاجراءات القانونية السليمة	12. الحق في اختيار ممثلين عنه لإدارة الشأن العام
13. الحق في التعليم	14. الحق في المحاكمة العادلة.

تمرين رقم (2)

ناقش في مجموعتك، ووضح بالتفصيل ما معنى الحقوق التالية، وإلى أي فئة من الحقوق تنتمي:	
1. الحق في اختيار ممثلين لإدارة الشأن العام	2. الحق في الحياة
3. الحق في العمل	4. الحق في الصحة

## الديمقراطية

إعداد: د. طلال أبو ركة

### الإطار النظري

#### • أولاً: ما هي الديمقراطية؟

الهدف العام: تعريف المشاركين بالديمقراطية مفهوماً وضرورة.

#### الأهداف الفرعية:

- لماذا نحن مضطرون لطرح مفهوم الديمقراطية.
- التعريف بالعلاقة بين الديمقراطية والحرية.
- التعريف بالعلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان
- طرح قضايا مرتبطة بالديمقراطية
- طرح مجموعة مبادئ لتحقيق الديمقراطية
- أدلة قياس على تقويم الديمقراطية

أصبحت كلمة ديمقراطية من الكلمات المألوفة أو الشائعة عند غالبية الناس اليوم. لكن بالرجوع إلى أصل مفهوم الديمقراطية وتطوره سنرى أن هذا المفهوم قد جمع الكثير من الصيغ والنماذج التي كان لها الأثر البالغ في تاريخ الإنسانية فكراً وممارسة. وبإطلاء على الأحداث التي مرت بها البشرية طيلة هذه المدة والمآسي التي عرفت في إطار المخاضات السياسية والفكرية التي مرت بها، وما ترتب على ذلك من نماذج سلطوية ومن حروب وويلات تعتبر الديمقراطية النتائج المباشر لهذه المخاضات. يدرك الإنسان أن مسألة الديمقراطية ليست مسألة حسابية، أو مسألة حسية يمكن اختراعها أو تركيبها بطريقة آلية، بل هي مفهوم فكري مرتبط بثقافة كاملة تضم مجموعة متشعبة من القيم تشترط في إقامتها تحقق بعض الشروط العضوية والإجرائية لكي تمكن إقامتها.

#### مفهوم الديمقراطية:

الديمقراطية في الأصل، كلمة لاتينية: (KRATOS- DEMOS). و DEMOS — شعب، أما كلمة: KRATOS فتعني سلطة، والكلمتان معاً، تعنيان (سلطة الشعب)، وهي إحدى صيغ السلطة المتبعة في الحكم. توصف بصورة رسمية ويعلن عنها بأنها مبدأ خضوع الأقلية للأكثرية. وتتعرف بحرية الإنسان والمساواة بين جميع أبناء الشعب. واستناداً إلى بعض التعاريف، فإن



الديمقراطية هي النظام السياسي الاجتماعي الذي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة. وقد دخلت كلمة الديمقراطية إلى قاموس اللغة العربية، من اليونانية عندما قام العرب في العصر العباسي، بترجمة الكتب اليونانية القديمة إلى اللغة العربية.

### تطور مفهوم الديمقراطية

نمت الديمقراطية وتطورت، هي وأسسها الفكرية والنظرية وآلياتها العملية في أرض معينة وعلى خلفية ظروف تاريخية عاشتها المجتمعات المسيحية الغربية، كما في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وقد تطور مفهوم الديمقراطية عبر المراحل التاريخية والأدوار المختلفة ليصبح نظاماً سياسياً واجتماعياً يرصد له المفكرون السياسيون خصائص أساسية، منها:

1. وجود سلطة مرجعية عليا للدولة المتمثلة في الدستور والقانون الأساسي.
2. حرية الرأي والتعبير.
3. التعددية السياسية.
4. مبدأ تداول السلطة.

### الديمقراطية والحرية

إن الحديث عن مفهوم الديمقراطية يفضي إلى الحديث عن مفهوم الحرية، باعتبارهما يتطابقان أحياناً، لكن الواقع أن مفهوم الديمقراطية مختلف عن مفهوم الحرية، رغم ما يلتقيان فيه من ماهيات. ففي الوقت الذي يكون مفهوم الحرية أكثر إطلافاً، فإن مفهوم الديمقراطية يقيد من خلال مجموعة من الممارسات والطرق التي تنظمه في إطار مؤسسات، مما يجعل الديمقراطية عملية تنظيم أو تأسيس للحرية. ونفسها العلاقة التي تربط الديمقراطية بالحرية تربطها بمفهومين آخرين هما المساواة والعدالة لأن الديمقراطية تنشد تحقيقهما. وبهذا يصبح الثالث، الحرية والمساواة والعدالة مفاهيم تشكل في وجودها توفر الديمقراطية في حين تعمل الديمقراطية على تكريس هذه المبادئ على نحو من الجدلية الدلالية والترابطية، وذلك هو ما عبرنا عنه آنفاً بالشروط العضوية والإجرائية التي تتحقق في إطار ثقافة كاملة تضم مجموعة من القيم المتنوعة.

إن الديمقراطية الحققة تقتضي الفصل التام، المطلق بين السلطات كافة، وبخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية وتحقيق استقلالية وقانونية السلطة التشريعية والقضائية، على نحو لا يتيح للسلطة التنفيذية الهيمنة عليهما وتسخيرهما لخدمة مصالحها وأهوائها.

### الديمقراطية وحقوق الإنسان

تزدهر حقوق الإنسان في ظل الديمقراطية القائمة على أساس سيادة القانون، والتي تخدم مصالح الجميع وليس فئة على حساب الأخرى، والعكس صحيح. فالديمقراطية تقوم على أساس سيادة القانون باعتباره قاعدة لضمان الحقوق والحريات، وهي التي تتضمن حقوق الإنسان وضمان احترامها، وكلاهما — الديمقراطية وحقوق الإنسان — لازم لبناء مجتمع سليم يتمتع أفراداه بالأمن والقدرة على المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية الشاملة.

لقد عبرت المادة الحادية والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن علاقة حقوق الإنسان بالديمقراطية، حيث نصت على حقوق كل إنسان في المشاركة في حكم بلده سواء بطريقة مباشرة أو من خلال ممثلين ينتخبون. وأكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادتين الرابعة عشرة والحادية والعشرين على متطلبات المجتمع الديمقراطي، وجاء إعلان فيينا الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان لسنة 1993 مؤكداً أن الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان يعتمد كل منها على الآخر. وأكد ميثاق باريس لأوروبا الجديدة سنة 1991 على العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما وأكد الإعلان العالمي للديمقراطية الذي أصدره الاتحاد البرلماني الدولي سنة 1997 فأكد على أن الديمقراطية تقوم على سيادة القانون ومباشرة حقوق الإنسان، مشدداً على التداخل بين الهيكل الديمقراطي للحقوق وحقوق الإنسان والنص على أن الديمقراطية تعني التحقيق الكامل لجميع حقوق الإنسان.

### قضايا مرتبطة بالديمقراطية

- على الرغم من وجود فوارق بين النظم الديمقراطية في العالم، فإن هناك مبادئ وممارسات محددة تميز الحكومات الديمقراطية عن غيرها من نظم الحكم.
- الحكومة الديمقراطية هي تلك التي تمارس فيها السلطة والمسؤوليات المدنية بواسطة كل المواطنين بصورة مباشرة أو عبر مندوبين عنهم يتم انتخابهم بحرية.

- الديمقراطية هي مجموعة من المبادئ والممارسات التي تحمي حرية الإنسان؛ إنها بمعنى آخر مأسسة للحرية.
- تقوم الديمقراطية على أساس حكم الأغلبية المقرون بحقوق الفرد والأقليات. فجميع الديمقراطيات، التي تحترم إرادة الأغلبية، تحمي في الوقت ذاته، وبالحماس ذاته، الحقوق الأساسية للفرد وللاقليات.
- تقوم الديمقراطية بدور الحارس الذي يحول دون تحول نظام الحكم إلى حكومة مركزية تمتلك كل السلطة. كما تقوم الديمقراطية بالعمل على نزع صيغة التحكم المركزي بالسلطة ونقلها إلى المستويات المحلية والإقليمية، متفهمة أن الحكومة المحلية ينبغي أن تتصف بسهولة الوصول إليها من قبل الشعب، والاستجابة لاحتياجاته قدر الإمكان.
- تدرك النظم الديمقراطية أن إحدى مهامها الأساسية هي حماية حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التعبير وحرية المعتقد وحق المساواة أمام القانون؛ وإتاحة الفرصة للتنظيم والمشاركة بصورة كاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.
- تجري الديمقراطيات انتخابات دورية حرة ونزيهة تتيح المشاركة الحرة فيها لجميع مواطنيها. فالانتخابات الديمقراطية لا يمكن أن تكون واجهة لدكتاتور أو حزب منفرد يتخفى وراءها، بل ينبغي أن تكون منافسة حقيقية على الفوز بتأييد الشعب.
- تُخضع الديمقراطية الحكومات لحكم القانون وتؤكد على أن كل مواطنيها يقون الحماية بدرجة متساوية في ظل القانون وأن حقوقهم يحميها النظام القانوني.
- تتنوع نظم الحكم الديمقراطية بما يعكس الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية التي ينفرد بها كل مجتمع. فالديمقراطية تركز على مبادئ أساسية وليست على ممارسات موحدة. والتقاليد الإسلامية تعترف بأن الناس أحرار وأصحاب سيادة.
- المواطنون في ظل الديمقراطية لا يتمتعون بالحقوق فحسب، بل إن عليهم مسؤولية المشاركة في النظام السياسي، الذي يحمي بدوره حقوقهم وحياتهم.
- تلتزم المجتمعات الديمقراطية بقيم التسامح والتعاون والتوصل إلى الحلول الوسط. فالديمقراطيات تدرك أن الوصول إلى اتفاق عام على قضية خلافية يتطلب الوصول إلى الحلول الوسط التي قد لا تكون سهلة المنال دائماً. وكما قال المهاتما غاندي "إن عدم التسامح في حد ذاته يمثل صورة من صور العنف وعقبة أمام نمو الروح الديمقراطية الحقة."

### مجموعة مبادئ لتعزيز الديمقراطية:

- إن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان مصدرها ثابت ومتجذر في المعتقدات والثقافات، وهذه الحقوق تعتبر كلا لا يتجزأ.
- إن التنوع والاختلاف والخصوصية الثقافية والحضارية والدينية هي في صلب حقوق الإنسان المعترف بها عالميا وهي واجبة الاعتبار في فهم وتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويجب ألا يكون هذا التنوع مصدرا للصراع بل على العكس ينبغي أن يكون مصدر إثراء منطلق للحوار الهادف إلى مد جسور التواصل والتفاهم بين الأديان والحضارات.
- يكفل النظام الديمقراطي حماية الحقوق والمصالح للجميع بدون تمييز وبصفة خاصة حقوق ومصالح تلك الفئات الضعيفة والمهمشة والمعرضة للإقصاء.
- تتحقق الديمقراطية بوجود المؤسسات والقوانين وبالممارسة العملية للسلوك الديمقراطي في الواقع وعلى مختلف المستويات وتقاس بدرجة تطبيق أسسها ومعاييرها وقيمتها في وبمدى تمثلها واحترامها لمبادئ حقوق الإنسان.
- إن من أساسيات النظام الديمقراطي وجود هيئات تشريعية منتخبة دوريا تمثل المواطنين تمثيلا عادلا وتحقق المشاركة الشعبية وهيئات تنفيذية مسؤولة وملتزمة بقواعد الحكم الصالح، وسلطات قضائية مستقلة تضمن عدالة المحاكمات وتحمي الحقوق والحريات وتردع المعتدين وهذه الأساسيات هي من ضمانات الأداء الديمقراطي الجيد والكفيل بحماية حقوق الإنسان.
- أهمية دعم الحوار الديمقراطي وتحفيز المشاركة والتنمية السياسية والديمقراطية وتشجيع تبادل وجهات النظر والتجارب في الدول المشاركة فيما بينها.
- إن تعزيز البناء والأداء الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان وتطوير مضامينها يتطلب التغلب على التحديات الماثلة والتهديدات القائمة بما في ذلك التخلص من الاحتلال الأجنبي، واختلال موازين العدالة الدولية وسوء إدارة السلطة واستغلالها، والفساد والفقر والبطالة والتمييز، وقصور نظم التعليم والجرائم المخالفة لأحكام القانون الدولي.
- إن التطبيق الفعال لسيادة القانون أمر حيوي لحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو يؤسس على وجود قضاء مستقل وعلى الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات.

- الإعلام الحر المستقل ضرورة لتدعيم مبادئ الديمقراطية وحمايتها وإن تعددية وسائل الإعلام في اتجاهاتها وملكيته أمر حيوي للمساهمة في نشر المعرفة والمعلومات وتحقيق المشاركة والمسائلة والإسهام في تنوير الرأي العام وتشكيله بإتباع المعايير المهنية وبالالتزام الحقيقة وعلى الإعلام أن يلعب دورا بارزا في ترسيخ الديمقراطية وترسيخ الوعي والمعرفة بحقوق الإنسان وحمايتها.
- من متطلبات الديمقراطية السليمة ومقتضيات احترام حقوق الإنسان ضمان الحق في حرية تأسيس منظمات المجتمع المدني والانضمام إليها وتوفير الإطار القانوني والبيئة المناسبة لعملها، وتعزيز مبدأ الشراكة والمشاركة وتنظيم الحراك الاجتماعي المؤثر على أن يؤدي المجتمع المدني دوره بمسؤولية في إطار القانون ويلتزم بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- يعتبر القطاع الخاص شريكا حيويا في تدعيم الأسس الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان ومسؤولا عن المساهمة الفاعلة مع سلطات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مساندة الجهود الرامية لتحقيق التقدم في هذه المجالات.

### أدلة قياس على تقويم الديمقراطية

- إذا كان لا بد لنا من تقويم الديمقراطية في أي مجتمع كان، أي كيفية الاستدلال عليها، وقياس مدى وجودها وفعاليتها، علينا طرح الأسئلة التالية، ومحاولة الإجابة عليها:
- إلى أي مدى ممارسة الحريات الديمقراطية متاحة في المجتمع، أي ما هي القيود المفروضة من سياسية وقانونية وبوليسية مباشرة على ممارستها؟!.
  - من يملك وسائل ممارسة الحريات الديمقراطية؟ بمعنى أي الفئات الاجتماعية هي التي تتحكم بالموارد المالية والخبرات القانونية وأجهزة الأمن والوسائل التربوية والإعلامية والثقافية والمؤسسات الاقتصادية ... الخ.
  - إلى أي مدى تدخل عملية ممارسة الحريات الديمقراطية إن وجدت، في عمليات اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والثقافي ... الخ.
- لا شك أن هذه الأسئلة تتعلق بصورة جوهرية ببنية الدولة السائدة وطبيعتها. إنها تحدد المقومات الجوهرية للظاهرة الديمقراطية انطلاقاً من أسسها ومقاصدها وآليات تحققها، وهي تنطوي على

الرأي بأن جوهر الديمقراطية تكمن في ممارسة الحريات الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار على نطاق واسع إلى هذا الحد أو ذلك. وبغياب هذه الشرطين تكون الديمقراطية المعنية زائفة حتى ولو كان هناك برلمان وانتخابات..... الخ.

### تمرين

في مطلع العام، أعلنت حكومة دولة (عربستان) أنها ستجري انتخابات برلمانية في البلاد في موعد أقصاه نهاية العام. مضت ستة شهور على هذا الموعد، ولم تتخذ أي إجراءات قانونية تشير إلى إجراء هذه الانتخابات، كسن قانون للانتخابات، وتشكيل لجنة انتخابات محايدة، وتشكيل محكمة للنظر في الطعون، وإعداد السجل الانتخابي. جرت ضغوط محلية ودولية على الدولة المذكورة للالتزام بالموعد المحدد، فسارعت في سن قانون بشكل متسرع، إلا أنها لم تتمكن من إعداد السجل الانتخابي، وتحديد أماكن انتخاب كل مواطن.

المطلوب: نقاش الإجراءات التي اتخذتها الدولة، وقياسها بالمعايير الدولية.

## المشاركة السياسية والمواطنة

إعداد: د. طلال أبو ركة

## الإطار النظري

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية:

ينظر علماء السياسة للمشاركة السياسية على أنها عبارة عن إعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معاً في مجتمع من المجتمعات وممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيداً عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام، إذ يجب أن تظل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسئولية الاجتماعية، تجاه الأهداف المجتمعية العامة وفي إطار الشعور بحرية الفكر، وحرية العمل وحرية التعبير عن الرأي.

أما علماء الاجتماع فينظروا للمشاركة السياسية على أنها عبارة عن العملية التي من خلالها يقوم الفرد بدور ما في الحياة السياسية المجتمعية، بهدف تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في صنع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي، الذي يترجم شعور المواطنين بالمسئولية الاجتماعية تجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعهم، ووفق هذا المفهوم فإن المشاركة السياسية تمثل سلوك اجتماعي يعتمد على نشاطات وجهود سياسية مختلفة يقوم بها أفراد المجتمع بهدف تحقيق أهداف تفيد المصلحة العامة.

ثانياً: الشباب والمشاركة السياسية:

ماهي معوقات المشاركة السياسية للشباب؟

هناك اجتهادات عديدة لبلورة إطار محدد لمفهوم الشباب، فإنه يمكن على الأقل التمييز بين اتجاهين رئيسيين في هذا المجال، أحدهما يرى الشباب مجرد مرحلة محدودة من العمر، وثانيهما يرى الشباب حالة نفسية تمر بالإنسان ويمكن أن تعيش معه في أي مرحلة عمرية، وتتميز بالحيوية والقدرة على التعلم ومرونة العلاقات الانسانية.

وطبقاً للاتجاه الاول فإن المقصود بالشباب هو المرحلة العمرية التالية للصبأ والسابقة للنضج فتتصر ما بين 15 - 25 عاماً (وأحياناً 35 عاماً) وهي مرحلة مفعمة بالطاقة والنشاط وامكانية

اكتساب الجديد من المعارف والمعلومات والمهارات وتحمل المسؤولية الى جانب مرونة وعدم جمود العلاقات الانسانية.

ويؤكد علماء النفس أن مرحلة الشباب عبارة عن مرحلة نمو وانتقال بين الطفولة والرشد لها خصائصها المتميزة عما قبلها وبعدها وقد تتخللها اضطرابات ومشكلات يسببها ما يتعرض له الشباب في الأسرة والمدرسة والمجتمع من ضغوط فهي مرحلة تحقيق ذات ونمو الشخصية وصلها وهي نقطة ضعف وثغرة يحتاج فيها الشباب إلى مساعدته للأخذ بيده وهو يعبرها ليصل إلى مرحلة الرشد بسلام.

### مؤشرات وحقائق حول الشباب في الأراضي الفلسطينية:

- نسبة الشباب في المراكز القيادية العليا للأحزاب والمناصب العليا 1%،
- وهناك 73.1% من الشباب لا يثق بالأحزاب السياسية.
- 75% من الشباب لا يشارك كعضو في أي جمعية خيرية أو اهلية
- 49.7% من الشباب لا يرى نفسه مؤثر في المجتمع المحلي
- 61.3% من الشباب لا يشارك في أي اعمال تطوعية
- نسبة الشباب المنتمي للاتحادات والنقابات بمختلف أشكالها 2.4%
- نسبة الشباب في العمل التطوعي بلغت 19.5%
- يعرف الشباب أنفسهم على أساس الهويات الفرعية، العائلة 71.8%، 0.7% الحزب

السياسي

ثالثاً: مراحل المشاركة السياسية:

وتتمثل في الاتصال بالأجهزة التنفيذية والمؤسسات الحكومية والمجلس التشريعي	المطالب السياسية
ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة في الاجتماعات والمهرجانات ومناقشة برامج المرشحين	التصويت السياسي
والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع كالوزراء والنواب والأعيان وأعضاء الأحزاب السياسية ونشطاء المجتمع المدني، معرفة القضايا والتشريعات والتيارات السياسية.	المعرفة السياسية



الاهتمام السياسي	ويندرج تحت هذه المرحلة الأفراد الذين يتابعون القضايا العامة والأحداث السياسية، والاشتراك في مناقشات سياسية مع أفراد الأسرة والأصدقاء والزملاء في العمل، وخصوصاً أثناء الحملات الانتخابية البلدية أو النيابية أو الطلابية بالنسبة للشباب
------------------	---

### ثانياً: تعريف المواطنة:

المواطنة كلمة عربية استحدثت للتعبير عن تحديد الوضع الحقوقي والسياسي للفرد في المجتمع، عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسيةً مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة).

وعرفها أحمد حكمت شمس الدين/ الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، بأنها: تعني بمفهومها الواسع الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم بشكل ثابت، وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها، أي يعني المواطن الإنسان الفرد العضو الكامل في الدولة، والمواطنة على أنها الوضعية القانونية الأساسية في الدولة المعاصرة، ويقف الفرد أمام الدولة كمواطن قبل كونه أي شيء آخر، وعضويته في الدولة لا في الطائفة ولا في العائلة ولا غيرها في الانتماءات الأخرى.

ويقترح وليد سالم في إحدى أوراق العمل تطوير تعريف للمواطنة يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأربعة التالية للمواطنة:

- أن المواطن هو أولاً إنسان، فإن ذلك يربطه بالإنسانية جمعاء وقيمها ومبادئها.
- أن المواطن هو ثانياً فرد، فإن ذلك يربطه بالمجتمع وجماعته المتنوعة والمتعددة.
- أن المواطن هو ثالثاً عضو في أمه أو شعب، فإن ذلك يربطه بالتاريخ والسياسة والهوية الوطنية والأرض التي تستقر عليها هذه الهوية.
- أن المواطن رابعاً هو ذات قانونية، فإن ذلك يربطه بعلاقة متبادلة مع الدولة أو السلطة القائمة.

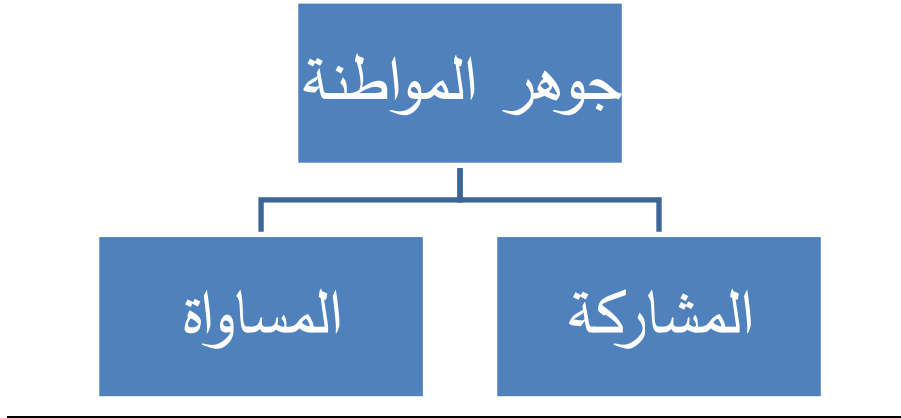
من خلال ما سبق نجد أن المواطنة رابطة قانونية قائمة بين الفرد ودولته التي يقيم فيها بشكل ثابت ويتمتع بجنسيتها على أساس جملة من الواجبات والحقوق فهي - أي المواطنة - مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الفرد والدولة وبين الأفراد بعضهم بعضاً قائمة على أساس ما يسمى بالحقوق والواجبات التي يحددها ( الدستور ) الذي يشكل الوثيقة الأساسية التي بمقتضاها يتم الحكم، وتتفرع منه باقي التشريعات والقوانين، وبالطبع في ظل نظام ديمقراطي حقيقي، ذلك أن المواطنة هو المبدأ الأساسي الرئيسي للديمقراطية ، فلا وجود ولا معنى لأي نظام ديمقراطي بدون تحقيق لمفهوم المواطنة ( فهل هناك ديمقراطية بدون مواطنين ؟ )

### اكتساب المواطنة:

يكتسب الأشخاص المواطنة في غالبية الأحيان عن طريق الولادة، وتتحدد طبيعة هذه العلاقة التعاقدية بينهم وبين الدولة، كذلك حقوقهم وواجباتهم بناء على قانون الدولة ودستورها. تنتقل المواطنة للأفراد بناء على قانون الدم "وهو القانون الذي يعطي الفرد الحق عند ولادته في الحصول على جنسية والده"، وهناك دول تمنح المواطنة لمن ولد لأب متمتع بالمواطنة كالدول العربية، بينما دول أخرى كالدول الأوروبية والولايات المتحدة تمنحها لمن ولد من أم أو أب، وهذا الموضوع قد يتشعب بعض الشيء، فهناك:

- دول تمنح المواطنة للطفل المولود في حدودها بغض النظر عن جنسية الوالدين.
- دول تمنح المواطنة لاعتبارات وادعاءات خاصة بها، كإسرائيل التي منحت المواطنة لكل يهودي فور وصوله إسرائيل. وأصدرت (قانون العودة 1950 ) وبموجبه يحق لكل يهودي في العالم العودة إلى إسرائيل على اعتبار أنها وطن اليهود، ثم قانون الجنسية عام 1952 الذي يعطي اليهودي القادم الحق في الجنسية الاسرائيلية، بهدف إضفاء الطابع اليهودي على الدولة.
- دول تمنح المواطنة لمن تقدم بطلب لذلك، لحالات إنسانية، أو بغرض الهجرة، ويشترط بعضها تخليه عن جنسيته الأصلية، بينما تسمح بعض الدول بازواجية الجنسية ( كندا )

ويمكن جوهر المواطنة في قضيتين أساسيتين:



**المشاركة:** وذلك على قاعدة أن الشعب مصدر السلطات، وتترجم هذه المشاركة من خلال العملية الديمقراطية، التي لا تحرم المواطنين من التعبير عن إرادتهم الحرة في التفكير، والاختيار، والمشاركة، تحقيقاً لرغباتهم، وطموحاتهم، وعليه من حق المواطنين (وفق الأهلية القانونية) التي يحددها الدستور الترشح للمناصب، والتصويت، كذلك انتخاب ممثلهم في الهيئات كافة. ويمكنهم المشاركة كذلك في عملية صنع السياسة العامة - وعلى مستويات عدّة - إما مباشرة من خلال ممثلهم، أو غير مباشرة من خلال دورهم في الرقابة، والمساءلة، وتشكيل الأحزاب، ومجموعات الضغط لإحداث التغيير المنشود، وهذه المشاركة لا تقل أهمية عن المشاركة المباشرة من خلال الانتخاب والتصويت، وسنوضح لاحقاً أهمية المشاركة في عملية صنع السياسات العامة، وهذه الحقوق يكفلها الدستور للمواطنين

**المساواة بين جميع المواطنين:** هذه إحدى القضايا الجوهرية في المواطنة، فلا يجوز التمييز بين المواطنين على أساس (الدين، العرق، الجنس، اللون..... الخ) ويجب أن ينال المواطنون حقوقاً وواجبات متساوية دون أية اعتبارات كما سبق ذكره. إن البديل لحالة المساواة هو دولة تصنف مواطنيها على سلم الدرجات (مواطنون من الدرجة الأولى، والثانية، والثالثة..... الخ) وأن يحدث التهميش لبعض المناطق دون سواها

إن مشاركة المواطنين؛ والمساواة فيما بينهم كفيلة بتحقيق الانتماء والولاء لهذا الوطن، وخلق حالة من الدافعية للتفاعل الايجابي، وتقديم الواجبات برضا كامل، قائم على القناعة الذاتية بتقدير الواجبات كقيمة، وعدم التهرب منها في أول فرصة سانحة.

إن البديل حالة من الاغتراب، بحيث يصبح المواطن مشتتا بين ولاءات أخرى، في ظل شعوره بأنه ليس جزءا من هذا الوطن، وهذا النظام الرفض لمشاركة المواطنين، وهذا النسيج الاجتماعي، وأن هناك من التمييز بينه وبين الآخرين ما هو كفيلا بأن يحرف المسار من (مواطنين إلى رعايا).

من الضروري أن ينصّ الدستور بشكل واضح لا يقبل اللبس على هاتين القضيتين، كون هذا الدستور القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة، وينظم السلطات العامة فيها من حيث تكوينها واختصاصها، وكونه يستند على مبادئ ديمقراطية. وهناك قضايا أخرى يجب أن يتضمنها الدستور وينص

## التمارين والأنشطة:

### تمرين 1

#### مراحل المشاركة السياسية

ما هو الفرق بين المفاهيم التالية (الاهتمام السياسي، المعرفة السياسية، المطالب السياسية)؟

#### أشكال المشاركة السياسية

### تمرين 2

بناء على فهمك للمشاركة السياسية، ماهي أشكال المشاركة السياسية؟

- 1- التصويت في الانتخابات والذي يجب أن يكون مسبقا بالتسجيل في اللوائح الانتخابية
- 2- المشاركة في الحملات الانتخابية سواء بالدعاية او بالمال.
- 3- الاهتمام بمتابعة الأمور السياسية.
- 4- حضور الندوات والمؤتمرات السياسية
- 5- المناقشات السياسية وإبداء الآراء فيها سواء بالمعارضة أو بالموافقة
- 6- الانخراط في عضوية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.
- 7- تقلد أو الترشيح لمنصب سياسي أو إداري مهم
- 8- الانضمام إلى جماعات المصلحة أو منظمات المجتمع المدني.

## الحوكمة... والإدارة الرشيدة

إعداد: أ. يحيى قاعد

## مدخل مفاهيمي

تبلور مفهوم الحوكمة Good Governance، في العقد الأخير من القرن العشرين، لتسيير حياة الإنسان بما يضمن له حياة كريمة على كافة المستويات، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، لا سيما بعد إخفاق الكثير من الدول النامية في عملية التنمية والتطوير، فكان الهدف هو تجاوز الأزمات وتطوير الأنظمة السياسية القائمة، وتعزيز الحريات والتعبير عن الرأي ومشاركة الكل في عملية البناء والتطوير. "لن تنهض دولة إلا إذا امتلكت حكومتها وقيادتها ثلاثة أمور - الرؤية، والرغبة، والقدرة، ولن تتمكن من تحقيق تطلعات شعوبها إلا إذا طبقت مبادئ الحكم الرشيد".

تعددت مسميات الحوكمة، والمفاهيم لدى المؤسسات الدولية والأكاديمية، لكن توجهاتها واحدة وهي، تطوير وتنظيم العلاقة بين مؤسسات الدولة بشكل يؤمن لهم حياة كريمة في كافة النواحي الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. فقد يطلق عليها: (الحكم الرشيد، الحكم الراشد، والحكم الصالح، والحكم الجيد، الحوكمة، الإدارة الرشيدة، الحكمانية، الحوكمة الرشيدة).

تعاظم الاهتمام بالحكم الرشيد في العديد من البلدان المتقدمة والناشئة، وأقد أصبحت من الموضوعات الهامة في كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، خاصة في أعقاب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، والتي جاءت كنتيجة مباشرة للقصور في آليات الحوكمة. كذلك، فشل العديد من برامج المساعدات الاقتصادية في الدول النامية من تحقيق أهدافها، ليس لقصورها ومحدودية نماذج التنمية الاقتصادية التي استند إليها في حينها فحسب، بل للضعف الواضح في مجالي الإدارة الحكومية ومحاربة الفساد.

بالإضافة إلى الربيع العربي والمعارضة والسخط الشعبي على الأنظمة الحاكمة. وقد يكون هناك أسباب أخرى تؤدي أيضاً للفشل، كالقصور والإهمال الداخلي - حكم سيئ، والتحديات الخارجية التي تقف في وجه التنمية المستدامة كالاختلال. وعليه تهدف هذه الورقة إلى:

- التعرف على مفهوم الحكم الرشيد، وأركانه، ومعاييره، ومستوياته، وشروط تطبيقه ومعيقاته.
  - التمييز بين الحكم والحوكمة، والتعرف على أهمية الحوكمة والإدارة الرشيدة ومزاياها.
  - نشر الوعي بالحكم الرشيد وقضاياها.
  - بناء الكفاءات الشبابية ووعيتها بقضايا الحكم الرشيد وقطاعاته.
- ظهر مفهوم "الحوكمة الرشيدة"، لأول مرة في تقرير البنك الدولي بشأن التنمية الصادر في الدول الأفريقية عام 1989م، حيث تم استخدامها للتركيز على المساءلة المالية للحكومات، فوفقاً للحوكمة فإن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من المفروض أن تكون اقتصادية وفعالة فقط، ولكن لابد أيضاً أن تكفل العدالة والمساواة.
- مع بداية التسعينيات، تم التركيز على الجوانب الديمقراطية للحوكمة، من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل دور المجتمع المدني، وإزاحة العقبات عن كل ما يجعل من الدولة ممثلاً شرعياً لمواطنيها، حيث ربطت منظمة التنمية الاقتصادية بين جودة وفعالية الحوكمة وبين درجة رخاء المجتمع، وأكدت أن المصطلح يذهب أبعد من الإدارة الحكومية، من حيث التركيز على كيفية تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حل مشاكلها.
- توصي المؤسسات الدولية في الوقت الراهن، الدول النامية تحديداً بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة من أجل ضمان تنمية متساوية. ومن هذا المنطلق تذهب الحوكمة أبعد من الإدارة العامة، الأدوات، والعلاقات، والأساليب المتعلقة بالحكم، لتشمل مجموعة العلاقات القائمة بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو كجزء من مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية.

### المفاهيم الدولية للحوكمة

#### - البنك الدولي

"الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية".

## - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

"ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات، وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يستطيع المواطنون والجماعات التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم ويناقشون خلافاتهم". وبحسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الرشيد يشمل كافة القطاعات العامة والخاصة والمجتمع المدني.

## - مجلس حقوق الإنسان

وفقاً لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فإن الاختبار الحقيقي للحكومة الرشيدة، هي الدرجة التي يفي بها بحقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد ربطت مفهومها بعمل لجنة حقوق الإنسان وقرارها 2000/64 والبيئة التمكينية التي تقضي بالتمتع بحقوق الإنسان والتحفيز على النمو والتنمية البشرية المستدامة.

## مفهوم الحوكمة في العالم العربي

يقول الدكتور أشرف جمال الدين المدير التنفيذي لمعهد الحوكمة في الإمارات العربية، في عام 2003م أطلق على Good Governance مصطلح مجمع اللغة العربية بأنه يعني "الحوكمة". والتي تعني "النظام الذي من خلاله يتم توجيه المؤسسات والرقابة عليها".

يشتمل المفهوم شقين رئيسيين هما: التوجه العام، الرقابة. عندما تضع مؤسسة توجه عام من خلال نظمها وخطتها ورؤيتها، تضع تلك المؤسسة نظام الرقابة حتى تتأكد من تطبيق توجهها العام.

تعتبر الحوكمة من المفاهيم الحديثة والتي مازالت طور التحديث والتطوير، حيث أصدرت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OECD مبادئ حوكمة الشركات وتطبيقاتها عام 1999م، ولجنة "بازل" التي أصدرت مبادئ حوكمة البنوك عام 1999م.

## العالم يعبر عن احتياجاته

ذهبت المؤسسات الدولية في تحديد مفهوم الحوكمة الرشيدة وفق اختصاصاتها ونطاق عملها. وإذا أردنا التعبير عن احتياجاتنا فنحن بحاجة إلى حوكمة اقتصادية واجتماعية وسياسية، فنحن

ما زلنا في مرحلة بناء وتطوير المجتمع الفلسطيني وإقامة الدولة. وبالتالي نحن بحاجة إلى "الحوكمة" لهندسة المجتمع غير المكتمل بعد، والتي تتقاطع بها كافة الاختصاصات والمؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية والإجراءات المالية والإدارية. يضاف إلى ذلك، أن هدف القطاع الخاص هو تحقيق مصالحه، غير أن هدف القطاع العام هو تحقيق المصلحة العامة دون عائد ربحي.

### الحكومة والحوكمة الرشيدة

قبل أن نتعرف على أبعاد ومجالات ومعايير الحوكمة علينا أن نفرق بين مفهومين "الحكومة، والحوكمة" حتى نستطيع أن نرى كيف تنتقل الدول التي تسعى إلى التنمية من الحكم السيئ إلى الحكم الجيد في حال طبقت الحوكمة الرشيدة.

الحكومة	الحوكمة/ الحكم الرشيد
مفهوم "الحكم Government" قديم قدم الحضارة الإنسانية، والذي يعني عملية صنع القرار، والقواعد والمؤسسات التي تمارس السلطة السياسية الحكم من خلالها.	مفهوم "الحوكمة" حديث، والذي يعني الآليات والقواعد والعمليات التي تتسم بالفعالية، كحكم القانون، المشاركة، التمكين، المساءلة، حقوق الإنسان.
ممارسة السلطة السياسية أياً كان نظام الحكم نيابياً، أو رئاسياً، أو مختلطاً.	تختص "الحوكمة" بالعمليات وليس الغايات، كافة المفاهيم المشتركة للحوكمة تصفها ب عملية يتم من خلالها ممارسة السلطة، من خلال تطبيق معاييرها بغض النظر عن نظام الحكم السياسي في الدولة.

### الحكم السيئ مقارن بالحوكمة والإدارة الرشيدة

الكثير من النقاش يدور حول الحوكمة الرشيدة لما لها تأثير على المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية، وجعلها أكثر فعالية وكفاءة من أجل تحقيق العدالة والشفافية والمشاركة، لذلك، نحن بحاجة إلى معايير عالمية للحكم على مدى نجاح الحكم الرشيد من تحقيق النتائج المرجوة، والتي قد تختلف من حالة إلى أخرى - من مجتمع لآخر.



وحتى نتمكن من فهم طبيعة الحوكمة والإدارة الرشيدة علينا مقارنته بالحكم السيئ الذي يتصف بإحدى الصفات التالية، وهي:

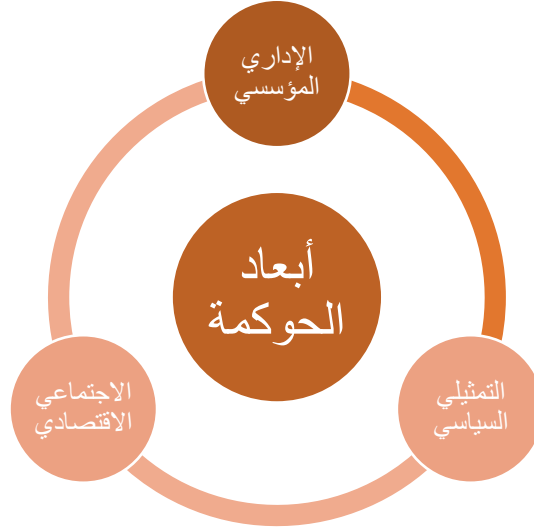
- غياب الإطار القانوني أو عدم تطبيق القانون
- انعدام الشفافية
- إساءة استخدام موارد الدولة

الحوكمة تكون رشيدة إذا التزمت بالمبادئ التالية:

1. إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في شؤون المجتمع وصوغ السياسات العامة.
2. إتاحة فرص المساءلة الفردية والجماعية.
3. توفير الحريات المدنية والسياسية واحترامها.
4. توفير حرية الإعلام وضمان تداول المعلومات
5. توفير الاستقرار في الحياة السياسية وتوزيع السلطات بشكل حقيقي ومتوازن وتداول السلطة التنفيذية بشكل سلمي وضمان الرقابة الفعالة
6. فعالية الحوكمة في صوغ سياسات عامة ذات نوعية عالية وملائمة.
7. قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة للأفراد والمؤسسات وإيصالها إليهم بفاعلية وكفاءة وسرعة.
8. وضع تشريعات ملائمة وعادلة وشفافة
9. تطبيق حكم القانون على الجميع دون استثناء
10. احترام حقوق الملكية الفردية والمؤسساتية
11. توفير القضاء العادل والنزيه والمستقل
12. ضبط وتائر الفساد ووضع سياسات وقائية للحد من استشرائه والتعامل معه بجديه عندما يقع سواء جنائياً أو مدنياً أو سياسياً.

- عدم الفصل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة

## أبعاد الحوكمة ومجالاتها



إن مفهوم الحوكمة مفهوم مركب ومعقد، تتشابه به الأبعاد الإدارية والسياسية والاقتصادية، من أجل إدارة شؤون المجتمع بشكل أمثل على النحو التالي:

**أولها البعد المؤسسي (الإداري)**، ويتعلق بطبيعة الإدارة العامة ومدى فاعليتها وكفاءتها.

**ثانيها البعد الاقتصادي-الاجتماعي**، ويتعلق بطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومدى تأثيرها في حياة المواطنين وتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، كما يعنى بطبيعة بنية المجتمع المدني وحيويته واستقلاليته في مواجهة مؤسسات الدولة، وتفعيل دوره في تعبئة الأفراد والجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

**ثالثها البعد السياسي-التمثيلي**، ويتعلق بطبيعة السلطة السياسية في الدولة وشرعية تمثيلها، ومدى توافق البيئة السياسية والقانونية مع متطلبات تطوير آليات التنمية السياسية في المجتمع وفي مقدمتها المشاركة السياسية.

## مجالات الحوكمة

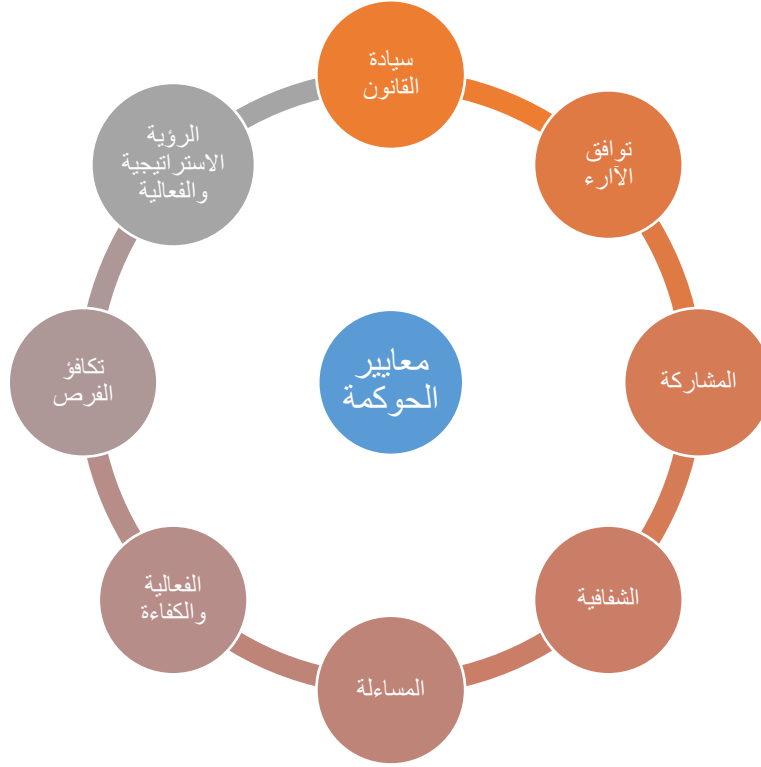
حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أربعة أنواع ومجالات "للحوكمة الرشيدة" وهي:

1. الحوكمة الاقتصادية: وهي التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي في الدولة، ومكافحة الفقر وتحسين نوعية الحياة.

2. الحوكمة السياسية: والتي تتلق باتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها والقوانين والتشريعات، والسلطات الثلاث.
3. الحوكمة الإدارية: وهي التي تتعلق بتطبيق القطاع العام في الدولة لمعايير الحوكمة الرشيدة.
4. الحوكمة الشاملة- العمليات والهياكل للمجتمع التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحماية الثقافة والمعتقدات والقيم الاجتماعية.

### معايير الحوكمة

تعددت "معايير الحوكمة" كما تعددت مفاهيمها، وقد وضعت المؤسسات الدولية وفقاً لرؤيتها، حيث يستخدم البنك الدولي معيارين أساسيين وهما: الأول، التضمينية وتشمل: حكم القانون، والمساواة، والمشاركة، وتأمين فرص متساوية للإفادة من الخدمات التي توفرها الدولة. أما الثاني، المساءلة وتشمل: التمثيل، التنافسية، الشفافية، والمساءلة. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، فقد ركزت على أربعة معايير، وهي: 1. دولة القانون، 2. إدارة القطاع العام، 3. السيطرة على الفساد، 4. خفض النفقات. في حين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، حدد مجموعة معايير تعتبر أكثر شمولاً وتتوعاً من المعايير التي وضعها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهذه المعايير هي: سيادة القانون، ترشيد عمليات اتخاذ القرارات، اللامركزية والفصل بين السلطات، الشفافية، المساءلة، التكافؤ، الرؤية الاستراتيجية والفعالية.



### 1. المشاركة

يجب أن يكون لجميع الرجال والنساء صوت في صنع القرار بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم. هذه المشاركة الواسعة مبنية على حرية تكوين الجمعيات والتعبير، وكذلك القدرة على المشاركة البناءة.

### 2. الشفافية

الشفافية مبنية على التدفق الحر للمعلومات، والمعلومات في متناول المعنيين بها مباشرة، ويتم توفير معلومات كافية لفهمها ومراقبتها. الشفافية تعني أن القرارات المتخذة يتم إنفاذها بحسب الخطة الموضوعة لها ووفق القواعد والقوانين.

كذلك تعني أن المعلومات متاحة بحرية ويمكن الوصول إليها مباشرة، خاصة لمن تهمهم القرارات الصادرة عن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. إضافة لذلك، توافر المعلومات بأشكال ووسائل يسهل فهمها لكل فئات المجتمع.

### 3. العدالة والمساواة - تكافؤ الفرص

يتمتع جميع الرجال والنساء بفرص لتحسين رفاههم أو الحفاظ عليه

#### 4. المساءلة

صناع القرار والقطاع الخاص والمجتمع المدني مسؤولة أمام المجتمع، وتكون المساءلة بقدر المسؤولية المناطة بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

#### 5. تعزيز سلطة القانون

يجب أن تكون الأطر القانونية عادلة وتنفذ بشكل محايد، على وجه الخصوص. يتطلب إنفاذ القوانين أيضاً قضاء مستقل، نزيه، غير قابل للفساد.

#### 6. الفعالية والكفاءة

يتطلب الحكم الرشيد مؤسسات تنتج إنتاج بحسب اختصاصها يلبي احتياجات المجتمع مع الاستفادة المثلى من الموارد الموجودة تحت تصرفهم.

#### 7. التوجه نحو بناء توافق الآراء

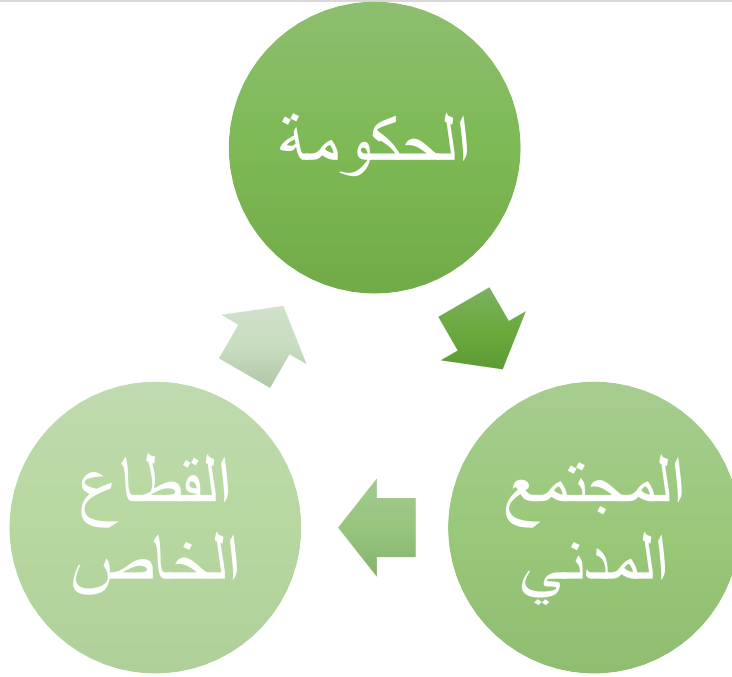
الحكم الرشيد يتوسط المصالح المختلفة للوصول إلى إجماع واسع على ما هو في مصلحة المجموعة، لاسيما السياسات والإجراءات العامة- ترشيد القرارات.

#### 8. الرؤية الاستراتيجية

كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تسعى للاستجابة وتلبية حاجات أصحاب المصالح "المواطنين" بحسب اختصاصاتها وفق خطة استراتيجية ضمن إطار زمني معقول، والقادة والجمهور لديهم منظور واسع وطويل الأجل بشأن التنمية البشرية المستدامة للمجتمع، والمطلوب لتحقيق ذلك هو فهم احتياجات المجتمع ضمن خطة استراتيجية يركز عليها منظور المجتمع للتطوير.

توضح الممارسة العملية للدول التي تطبق الحوكمة بأن الفكر الإداري والسياسي المتعلق بالحوكمة الرشيدة تحكمه معاييرها الأساسية، ويمكن الحكم على مدى تطبيق الحوكمة في الدول من خلال تطبيقها للمعايير الأساسية التي وضعتها المؤسسات الدولية

## مستويات تطبيق الحوكمة وأركانها



أضحت الحوكمة مدار الحديث في القطاع العام والقطاع الخاص، وفي القطاع الثالث "غير الهادف للربح" أطر ومنظمات المجتمع المدني. ولعل فلسطين رغم كل التحديات والمعوقات إلا إنها تسعى لتطبيق معايير الحوكمة بأبعادها ومعاييرها في القطاعات المختلفة على النحو التالي:

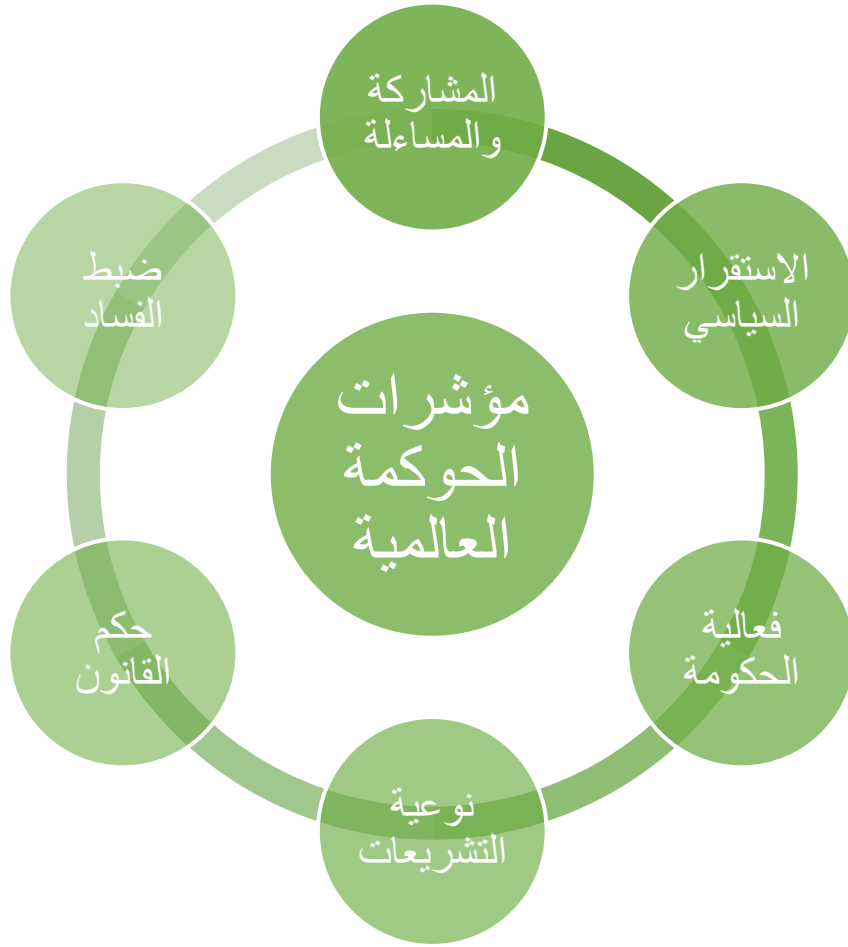
#### أولاً: القطاع العام - مؤسسات الحكم

تطبيق الحوكمة ومعاييرها مرهون بالقطاع العام ومؤسسات الحكم في الدولة الفلسطينية، فهي المكلفة بتوفير بيئة العمل اللازمة للحوكمة والإدارة الرشيدة، والإدارة السليمة للموارد، وتقديم الخدمات العامة والوصول العادل إليها، والتجاوب مع آراء المواطنين ومشاركتهم في القرارات. ومن أجل تنمية بشرية سلمية وشاملة ومستجيبة، ينبغي أن تقود الدول والجهات الفاعلة في التنمية إلى:

- تعزيز البرلمانات والهيئات الانتخابية والعمليات ذات الصلة، وقطاعات العدل والخدمات العامة وتعزيز التماسك بين المؤسسات، ورفع قدرات الموارد البشرية على جميع المستويات.
- دعم ميثاق الدولة والمجتمع والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان.

- مساعدة المؤسسات العامة على أن تصبح فعالة ومتجاوبة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
  - منع الفساد وتعزيز الشفافية والحق في الوصول إلى المعلومات حول الشؤون العامة.
  - تشجيع وتنفيذ تشريعات تضمن الوصول الواسع إلى المعلومات من قبل الجمهور
  - دعم القدرة على اتخاذ القرارات والسياسات الشاملة والمتكاملة عبر كافة القطاعات وعلى جميع المستويات.
  - ضمان تعزيز مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني. يمكن تعريف المشاركة السياسية- في نطاق علاقتها بالحكم الرشيد- بأنها منح أفراد المجتمع فرصاً متساوية دون تمييز بينهم لاختيار حكاهم وممثليهم وإبداء آرائهم في الشأن العام والمشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، في ظل بيئة سياسية وقانونية تكفل حرية الرأي والتعبير عنه وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، وتكرس مبادئ سيادة القانون وقيم المساءلة والشفافية.
  - تعزيز البيئة المناسبة لوسائل إعلام مستقلة وتعددية، وضمانها أن تخدم وسائل الإعلام احتياجات المجتمع من خلال انعكاس مجموعة متنوعة من الآراء.
- طور البنك الدولي مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى جودة الحوكمة في دول العالم، والذي يتم تنفيذه سنوياً في (2015) دولة، تمثل هذه المؤشرات مجموعة بيانات بحثية تلخص وجهات النظر حول جودة الحوكمة، وهذه المؤشرات هي:

1. المشاركة والمساءلة
2. الاستقرار السياسي وغياب العنف
3. فعالية الحكومة بوضع سياسات حصيفه
4. نوعية التشريعات والتنظيمات
5. حكم القانون
6. ضبط الفساد



### واقع حوكمة القطاع العام في فلسطين

بناءً على مؤشرات البنك الدولي الستة، يبييت دراسة رولا الكبيجي "دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني" من خلال جدول قياس هذه المؤشرات في فلسطين في الفترة 1996 - 2017، بأن جميع المؤشرات ضعيفة (أنظر جدول رقم 1). ما يتطلب من الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين هذه المؤشرات، وذلك من خلال تسليط الضوء على أسباب ضعف كل مؤشر على حده والعمل على معالجتها، وأن يتم ذلك بالتعاون والمشاركة مع كافة شرائح المجتمع. كما أكد على ذلك البنك الدولي، الذي يعتبر "أن الحكم الرشيد يتطلب العديد من الخطوات من جانب الحكومة ولكن يتطلب أيضاً مشاركة فاعلة من قبل الشعب".



## جدول رقم (1) قياس مؤشرات الحوكمة في فلسطين بحسب البنك الدولي (-2,5، +2,5)

السنة / المؤشر	المشاركة والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب	فعالية الحكومة	جودة التشريعات	سيادة القانون	السيطرة على الفساد
1996	-0.76	-1.54	-1.15	-0.89	-0.04	0.04
1998	-0.72	-1.54	-1.11	-0.88	-0.03	0.04
2000	-0.77	-1.55	-1.18	-0.90	-0.08	-0.08
2002	-0.81	-1.65	-1.0	-0.97	-0.33	-0.32
2003	-0.85	-1.3	-1.18	-0.99	-0.09	-0.37
2004	-0.68	-1.13	-0.78	-0.63	-0.26	-0.01
2005	-0.65	-1.41	-1.06	-1.06	-0.34	-0.49
2006	-0.43	-1.73	-0.97	-1.01	-0.39	-0.30
2007	-0.68	-1.98	-1.10	-1.2	-0.62	-0.11
2008	-0.86	-2.0	-1.27	-1.12	-0.76	-0.44
2009	-0.95	-2.04	-0.67	-0.21	-0.31	-0.10
2010	-0.82	-1.97	-0.37	0.21	-0.20	-0.11
2011	-1.01	-1.94	-0.59	0.20	-0.43	-0.45
2012	-0.94	-1.96	-0.71	0.08	-0.44	-0.25
2013	-0.93	-1.78	-0.73	0.12	-0.40	-0.25
2014	-0.88	-1.99	-0.49	0.21	-0.39	-0.28
2015	-0.99	-2.16	-0.47	0.10	-0.51	-0.45
2016	-1.09	-1.98	-0.64	0.06	-0.34	-0.15
2017	-1.03	-1.64	-0.40	0.02	-0.42	-0.03

إن واقع التنمية في فلسطين بحاجة للعمل الجاد والحقيقي، خاصة في ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني. وحتى نتمكن من تطبيق أبعاد ومعايير الحوكمة يتوجب البدء برفع قدرة وكفاءة وجودة محددات الحوكمة للمجتمع الفلسطيني.

### محددات الحوكمة

أولاً: المحددات الخارجية: إن المحددات الخارجية تشير إلى المناخ العام في الدولة، ويشمل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، وكفاءة القطاع المالي، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات.

ثانياً: المحددات الداخلية: وتشير إلى القواعد التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات داخل مؤسسات الدولة.

إجراءات السلطة العملية لتطبيق الحوكمة الرشيدة

أولاً: الإجراءات القانونية

☒ قانون مكافحة الفساد رقم (1) 2005.

☒ هيئة مكافحة الفساد في فلسطين التي أنشأت بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2010م، بشأن تعديل قانون "الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005م، كهيئة مستقلة إدارياً ومالياً... وقد فصلت في العديد من القضايا.

☒ محكمة جرائم الفساد عام (2010).

ثانياً: الإجراءات الإدارية والسياساتية

☒ تشكيل فريق وطني للتنمية المستدامة، مطلع العام 2018

☒ اللجنة الوطنية للحوكمة التي تأسست عام 2007، والتي أصدر مدونة قواعد حوكمة الشركات في عام 2009. وفي عام 2013 تم إعداد دليل حوكمة المنشآت العائلية في فلسطين من قبل فريق وطني مكلف من معهد الحوكمة الفلسطيني

☒ معهد الحوكمة الفلسطينية تأسس عام 2011

☒ ارتباط النزاهة والحوكمة بخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030م، والتي تهدف على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كافة البلدان.

☒ هيئة مكافحة الفساد أصدرت عام 2020م "الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022". (مواطنة - تمكين - إصلاح)

ثانياً: القطاع الخاص - الشركات



بعد أن تطور مفهوم الحوكمة ليصبح أحد متطلبات الإدارة الرشيدة، قامت اللجنة الوطنية للحوكمة في فلسطين، (الممثلة من 13 مؤسسة، من بينها: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، والسوق المالي، ومراقب الشركات، وسلطة النقد الفلسطينية، وجمعية البنوك، وجمعية رجال الأعمال، والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، والاتحاد العام لشركات

التأمين، ومدققو الحسابات، والمحامون، وأكاديميون)، في شباط من العام 2009م بإصدار النسخة النهائية من مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، وقد جاءت المدونة، محاولة لتلافي القصور في التنظيم القانوني لمبادئ حوكمة الشركات، في التشريعات ذات الصلة بالحوكمة السارية في فلسطين. وقد تضمنت المدونة مجموعة من المبادئ للممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، بما يضمن فاعلية المشاركة والإدارة، ويحافظ على حقوق المساهمين، وأصحاب المصالح كالموظفين والدائنين وغيرهم.

نظرا لوجود طيف واسع من المتأثرين والمتعاملين في العلاقة مع الشركات تطورت هذه النظرة لتشمل كل أصحاب المصالح All Stakeholders فيما عرف بنظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory التي تمثل النظرة الشاملة Broad view of CG التي تدعو إلى تضمين جميع أصحاب المصالح بالنشاط ضمن اهتمامات الشركة وقراراتها وتشمل، العاملين، والموردين، والحكومات، والممولين، والمجتمع المحلي والأجيال القادمة.

### ثالثا: أطر ومنظمات المجتمع المدني

تهيئ أطر ومنظمات المجتمع المدني التفاعل السياسي والاجتماعي لمشاركة فئات المجتمع في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتتكون اطر ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية من "الجمعيات والمؤسسات والمراكز المدنية الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ملتزمة بالقيم الديمقراطية".

### دور أطر ومنظمات المجتمع المدني

- تعزيز مبادئ الحوكمة.
- الدور التوعوي المعزز لتطبيق الحوكمة الرشيدة
- توجيه الدراسات والبحوث المتخصصة من خلال مراكز الدراسات - Think Tanks والجامعات والمؤسسات البحثية.
- تعزيز قيم الشفافية والنزاهة
- مكافحة الفساد.

الحوكمة الرشيدة ليست غاية بحد ذاتها نسعى لتحقيقها، وإنما وسيلة دائمة التطور لتنمية المجتمع وتطوره للأفضل

### الأنشطة والتمارين:

#### نشاط (1)

#### الحوكمة والاحتياجات الإنسانية

بعد عرض المفاهيم الدولية والعربية للحوكمة الرشيدة والفيلم الوثائقي

كيف ترى/ن الحوكمة الرشيدة في المجتمع الفلسطيني وما الحاجة لها؟

## نشاط (2)

### الحوكمة الرشيدة

متى تكون الحوكمة رشيدة؟

تقسيم المتدربين إلى مجموعات - عصف ذهني:

يطلب من كل مجموعة طرح عشر مبادئ للحوكمة الرشيدة، ومناقشتها بشكل جماعي

## نشاط رقم (3)

عصف ذهني: معايير الحوكمة

كيف يمكن قياس تطبيق الدول للحوكمة الرشيدة؟

توضح الممارسة العملية للدول التي تطبق الحوكمة بأن الفكر الإداري والسياسي المتعلق بالحوكمة الرشيدة تحكمه معاييرها الأساسية، ويمكن الحكم على مدى تطبيق الحوكمة في الدول من خلال تطبيقها للمعايير الأساسية التي وضعتها المؤسسات الدولية.

## نظام الحكم في فلسطين

إعداد: أ. محمد عوض أحمد التلباني

### الإطار النظري:

تنقسم موضوعات اليوم التدريبي على محورين رئيسيين، وتتمثل في:  
المحور الأول: القانون الأساسي الفلسطيني ملامحه وتطوره ودوره، أما المحور الثاني: نظام الحكم في فلسطين وإشكالياته.

### المحور الأول: القانون الأساسي الفلسطيني ملامحه وتطوره ودوره

#### أهمية وجود دستور لإقرار الدولة القانونية

يعد وجود دستور في البلاد أحد ركائز إقرار الدولة القانونية، التي تحكم بالقانون، ويسود فيها القانون، فكل إجراء يتخذ في الدولة وفي مواجهة الأفراد يكون وفق القانون أي وفق أحكام ونصوص وإجراءات وضوابط محدد سلفاً وتطبق على جميع الأشخاص وجميع الحالات، عكس الدولة البوليسية أو الدولة الاستبدادية؛ حيث للسلطات الدولة مطلق الحرية في اتخاذ الإجراءات، التي تراها تلك السلطات مناسبة لتحقيق أهداف السلطات.

فالدستور يقيد كل من السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، ويمنع مخالفة أحكامه، ويؤكد ويحفظ ويوفر الضمانات للحقوق والحريات، رغم أن تلك الحقوق والحريات يتم النص عليها في الدساتير على شكل مبادئ دستورية، تحتاج لنصوص تشريعية لتنظيمها ووضعها موضع التنفيذ، ويقرر رقابة على دستورية القوانين واللوائح، تختلف بين رقابة سياسية (فرنسا) ورقابة قضائية (الولايات المتحدة الأمريكية)، وذلك إلى جانب الفصل بين السلطات، وخضوع السلطات العامة للقانون، وتدرج القواعد القانونية، والاعتراف بالحقوق الفردية، وتنظيم الرقابة القضائية. أي لا يمكن لسلطة معينة تعدي صلاحياتها، أو أن تقوم بجراء أو عمل قانوني خارج الضوابط الشكلية والموضوعية، أو أن تقوم بإهدار وإلغاء الحقوق والحريات التي اعترف فيها الدستور.

#### أولاً: التطورات الدستورية في فلسطين قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

لم تكن القواعد الدستورية غريبة عن فلسطين، فقد خضعت فلسطين لقواعد دستورية مختلفة باختلاف الحقب، والسلطات الحاكمة، وهي على النحو التالي:

### في عهد الدولة العثمانية:

كانت فلسطين جزء من الدولة العثمانية، وكان سكانها الفلسطينيون رعايا لتلك الدولة، ويخضعون لقوانينها، وفي إطار محاولات تحديث وتطوير وترميم الدولة العثمانية، وتنظيم مؤسسات تلك الدولة وإداراتها، في أواخر عهدها، و محاولة إخراجها من الضعف والوهن، تم تحديث القوانين في الدولة العثمانية، وفي هذا السياق تم وضع القانون الأساسي للسلطنة عام 1876 (دستور السلطنة)، وكان مقتبساً من الدستور البلجيكي والفرنسي، وصيغ في 119 مادة، وبين حقوق السلطان وكان مقدساً، لا يسأل ويبيده سلطات واسعة جداً، ودعى لاستحداث مجلسين؛ أحدهما معين والآخر منتخب (60 عرب و 150 أترك)، ولكن هذا الدستور لم يستمر لأكثر من سنة، وقام السلطان عبد الحميد بحل البرلمان، وتعليق العمل بالدستور حتى انتهى حكمه.

### في عهد الانتداب البريطاني:

بعد احتلال فلسطين عام 1917 ثم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، أصدر ملك بريطانيا مرسوم دستور فلسطين عام 1922، وهو دستور يعطي المندوب السامي البريطاني صلاحيات واسعة، ويجعل من نظام الحكم في فلسطين حكماً مطلقاً في يد المندوب السامي، ويشرع الابعاد، كما نص على استحداث مجلس تشريعي ( نصفه معين من الموظفين العموميين، ونصفه بالانتخاب)، وأمام رفض الشعب العربي الفلسطيني للاشتراك في انتخاب هذا المجلس التشريعي، قام ملك بريطانيا في عام 1923 بتعديل مرسوم دستور فلسطين، واستحدث المجلس الاستشاري المعين، ويعطي سلطة التشريع للمندوب السامي، واستمر العمل بهذا الدستور حتى نكبة عام 1948.

### في عهد الحكم الأردني للضفة الفلسطينية:

بعد نكبة عام 1948 وضياح أغلب فلسطين، خضعت الضفة الفلسطينية للحكم الأردني؛ الذي سرعان ما ضم الضفة الفلسطينية إلى إمارة شرق الأردن، مكوناً المملكة الهاشمية الأردنية، وخضعت الضفة الفلسطينية، وأهلها للتاج الأردني ولقوانينه، ومنها دستور عام 1952، الذي وضع في عهد الملك طلال الأول.

### في عهد الادارة المصرية لقطاع غزة:

حافظت جمهورية مصر العربية على الكيانية الفلسطينية للشعب الفلسطينية في قطاع غزة، ولم تعمل على ضم القطاع لمصر وطمس الشخصية الوطنية الفلسطينية، بل عملت على إدارة القطاع

بما يحافظ على حقوق أهله، وقد وضع مجلس الوزراء المصري القانون الأساسي لقطاع غزة لسنة 1955، ثم عدل بقرار من رئيس الجمهورية المصري بالقانون الأساسي لسنة 1962، والذي وسع من الحقوق والحريات لسكان القطاع، وسمح بإجراء انتخابات للمجلس القومي في قطاع غزة يختار من بينهم أعضاءه أعضاء المجلس التشريعي، بدل أن كان أعضاء هذا المجلس معينين وفق أحكام القانون الأساسي الأول لسنة 1955.

### ثانياً: الحياة الدستورية بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بناءً على اتفاق اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والاتفاقيات الانتقالية الأخرى، أنشأ عام 1994 مجلس السلطة الوطنية، والذي كان يجمع بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية، وكانت القوانين تصدر بمراسيم من الرئيس الراحل ياسر عرفات.

وفي عام 1996 جرت أول انتخابات تشريعية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، أفرزت المجلس التشريعي، والمكون من (88) عضواً منتخباً، بانتخابات عامة مباشرة من الشعب بطريقة الاقتراع السري، وتولى المجلس التشريعي وظيفة التشريع، وبدأ في سن القوانين، وسعى المجلس التشريعي، لوضع القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأعد القانون، وأقره بالقراءة الثالثة عام 1997 وقدمه لرئيس السلطة الوطنية.

ولكن هذا المسعى لم يرى النور، وبقي حبيس الأدرج حتى 2002/5/29، حيث صادق رئيس السلطة الراحل ياسر عرفات عليه، ونشر في الجريدة الرسمية في 2002/7/7، ودخل حيز التطبيق، وقد حدد مدة رئاسة السلطة والمجلس التشريعي بالفترة الانتقالية، وحصر السلطة التنفيذية في رئيس السلطة ومجلس الوزراء، الذي يساعد الرئيس في مهامه، والذي اشترط اغلبية الثلثين لتعديله.

وفي 2003/3/18 عدل القانون الأساسي الفلسطيني، وذلك لاستحداث منصب رئيس مجلس الوزراء، وبين صلاحياته، وحدد صلاحيات رئيس السلطة الوطنية، لننتقل بذلك من نظام حكم أقرب للنظام الرئاسي، إلى نظام حكم أقرب للنظام البرلماني مع احتفاظ الرئيس بصلاحيات واسعة. وفي عام 2005 تم إجراء تعديل على القانون الأساسي، وذلك تمهيداً لإجراء الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، وليسمح بتعديل قانون الانتخاب، ولتجنب أي تعارض بين هذا القانون، وبين القانون الأساسي قبل التعديل، وليسمح بزيادة أعضاء المجلس التشريعي من (88) إلى (122)

عضواً، وليحدد مدة الرئاسة والمجلس التشريعي بمدد محددة، وليست سياسية مفتوحة، وعدم ربطها بالفترة الانتقالية.

وبذلك يكون النظام السياسي الفلسطيني، استمر في العمل بدون قانون أساسي منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 حتى عام 2002.

### ثالثاً: ملامح القانون الأساسي الفلسطيني

حمل القانون الأساسي الكثير من الإيجابيات، التي تدعم سيادة القانون، وبناء السلطة على أسس صحيحة:

فقد حدد في الباب الأول: مقومات السلطة الوطنية وفلسطين، واعتبارها جزء من الأمة العربية، والشعب مصدر السلطات، والقدس عاصمة فلسطين، والإسلام الدين الرسمي في فلسطين، مع احترام سائر الديانات السماوية، ونظام الحكم بأنه نظام ديمقراطي نيابي، يعتمد على التعددية الحزبية، وسيادة القانون أساس الحكم في فلسطين، فيخضع الجميع أشخاصاً وسلطات للقانون.

أما الباب الثاني فخصص للحقوق والحريات العامة: وقد نص على عدد كبير من الحقوق والحريات العامة اعترف بها للمواطنين: من حرية شخصية وتحديد قيودها بالقانون، وحرية العبادة، والرأي والتعبير والإعلام، والتنقل، والتقاضي، وكذا الاقتصاد الحر، والضمان الاجتماعي، والصحي، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، والسكن، والعمل، والمشاركة السياسية، وأنشأ هيئة مستقلة للدفاع عن الحقوق والحريات العامة.

وفي الباب الثالث: حدد طريق انتخاب رئيس السلطة الوطنية، وحالات شغور المنصب وصلاحياته في الأحوال العادية، وفي حالة الطوارئ.

الباب الرابع: نظم السلطة التشريعية، وطريق انتخاب المجلس التشريعي، وحصاناته ومهامه، واختصاصاته الرقابية والتشريعية.

الباب الخامس: نظم السلطة التنفيذية من مجلس وزراء، ورئيس مجلس وزراء، وحدد اختصاصاته ومسؤولياته، وكذا قوات الأمن والشرطة.

الباب السادس: خصص للسلطة القضائية وتشكيلاتها، واختصاصاتها، وضمانات استقلالها وكذا النيابة العامة، كما نص على إنشاء المحكمة الدستورية التي تراقب دستورية القوانين واللوائح.

الباب السابع: نظم حالة الطوارئ.



## الباب الثامن والأخير: فحوى على أحكام انتقالية وختامية.

يعد القانون الاساسي متأثراً بدستور مصر لسنة 1971، ولكن هذا الدستور رغم انه كان متقدماً في وقت إصداره عن كثير من الدساتير العربية الا ان الكثير من الدساتير العربية اليوم شهدت تطوير وتحديث مهم أبرزها الدستور المغربي والتونسي والمصري لسنة 2014، وهو يعد القانون الأساسي دستور مؤقت بمدة الفترة الانتقالية.

ورغم ذلك فقد سجل الباحثين والمختصين والممارسة العملية جوانب نقص وخلل في القانون الاساسي من بينها، إغفاله النص على الكثير من الحقوق والحريات العامة، كالحق في الحصول على المعلومات، والنص على حق النقد البناء، وحماية الحق في الشرف والاعتبار، والتضييق الشديد من حماية الحق في الحياة الخاصة، كما ولم يعرف أي صورة من صور الديمقراطية شبه المباشرة بالاستفتاء، كما أخفق في ايجاد التوازن بين صلاحية حجب الثقة عن الحكومة من قبل المجلس التشريعي، وبين صلاحية الرئيس في حل المجلس التشريعي أحد ركائز الحكم البرلماني، حيث جاء القانون الأساسي منحازاً لامتيازات أعضاء المجلس التشريعي الذين وضعوا احكامه حيث قرروا لأنفسهم حصانة برلمانية يتطلب لرفعها ذات الأغلبية المطلوبة لتعديل القانون الأساسي ذاته.

### المحور الثاني: نظام الحكم في فلسطين

أكد القانون الأساسي الفلسطيني على مبدأ الفصل بين السلطات، والذي يعني عدم تركيز وظائف الدولة واختصاصاتها الرئيسية في يد واحدة، بل توزيعها على هيئات عامة متعددة؛ أي توزيع وظائف الدولة على ثلاث هيئات، السلطة التشريعية لوظيفة التشريع، والسلطة التنفيذية لتنفيذ القوانين وإدارة المرافق وتوفير الخدمات، والسلطة القضائية للفصل في المنازعات وفق أحكام القانون وصون سيادة القانون، لا يخفى على أحد أهمية مبدأ الفصل بين السلطات في منع الاستبداد، وضمان احترام الدستور وتطبيق مبدأ سيادة القانون، وقد ظهر هذا المبدأ في مواجهة الظلم والاستبداد ومصادرة حقوق وحريات الأفراد، وفي مواجهة منع مشاركة الشعب في الحياة السياسية، وفي صنع القرارات وإدارة البلاد، سنتناول في هذا الموضوع شكل واختصاصات السلطات الثلاثة وعلاقتها ببعضها.

#### 1- السلطة التشريعية

مرت السلطة التشريعية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية بثلاثة مراحل رئيسية:

**المرحلة الأولى (1994-1996):** خلال هذه المرحلة أصدر المجلس المركزي لمنظمة التحرير قرارات بتشكيل السلطة الفلسطينية، وتشكيل مجلس السلطة، الذي يتكون من أعضاء قياديين في منظمة التحرير وآخرين، وتكليف رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير برئاسة مجلس السلطة، وقد جمع هذا المجلس بين الوظيفة التنفيذية كحكومة، والوظيفة التشريعية وأصدر عدد من القوانين، ومنها قانون المطبوعات والنشر لسنة 1995، وبدأ المجلس في التأسيس لمؤسسات السلطة والتجهيز لانتخابات عام جرت عام 1996.

**المرحلة الثانية (1996-2007):** بعد انتخابات يناير 1996 تأسس المجلس التشريعي الفلسطيني من 88 عضو، لتكون مدة ولايته هي مدة المرحلة الانتقالية، وفق اتفاقيات أوسلو أي حتى منتصف 1999، ولكن استمر تجديد ولاية المجلس من رئيس السلطة سنوياً، حتى إجراء انتخابات عام 2006 وانعقاد المجلس التشريعي الثاني من 132 عضو، لتكون مدة ولايته الأصلية 4 سنوات، وانيطت بالمجلس التشريعي الأول ثم الثاني، ووظيفتي الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وكذلك سن التشريعات، انسجاماً مع مبدأ الفصل بين السلطات، وقد عمل المجلس التشريعي وبالأخص الأول على تحديث القوانين وتوحيدها بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإصدار قوانين تتناسب مع أوضاع الشعب الفلسطيني وظروفه المستجدة، وسن عشرات القوانين في هذا السياق، كما مارس المجلس التشريعي دور رقابي على الوزارات والهيئات، وقدم مشاريع حجب الثقة والمسائلة للمسؤولين، وتوجيه الأسئلة وتشكيل لجان التحقيق وتقصي الحقائق.

**المرحلة الثالثة (2007-2020):** منذ عام 2007 وحتى اليوم تعطل عمل المجلس التشريعي؛ أولاً بسبب ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الغير شرعية؛ سواء بتقييد حرية تنقل النواب، وصولاً لاعتقال عشرات نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، وثانياً بسبب الانقسام السياسي الداخلي، وما نتج عنه من عدم تحقق دورة انعقاد صحيحة وفق نصاب قانوني سليم، وعليه عدم تجديد مكتب المجلس التشريعي من رئيس للمجلس التشريعي ونواب رئيس، ودخول المجلس التشريعي وأعضائه كطرف في الصراع الداخلي بدل ان تكون المجلس التشريعي مكان لحل وتجاوز أي خلافات سياسية، والنتيجة لذلك:

- تعطل وظيفة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وترك يد السلطة التنفيذية، بما تمثله من وزارات وأجهزة وهيئات عامة وإدارات عامة، مطلقة اليد ومتهجرة من أي رقابة برلمانية حقيقية فاعلة.

- تولى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وظيفة التشريع بسبب عدم انعقاد المجلس التشريعي وفق المادة (43) من القانون الاساسي، واصداره مئات القرارات بقوانين تطبق في الضفة الفلسطينية بينما، وتمتتع المحاكم المشكلة في غزة بعد الانقسام عن تطبيقها، كما لا تطبقها الأجهزة والإدارات الحكومية التابعة لحركة حماس في قطاع غزة، كما استمر رئيس السلطة في اصدار قرارات بقوة القانون، بعد أن قامت المحكمة الدستورية العليا بحل المجلس التشريعي في ديسمبر 2018.
- في المقابل تعقد كتلة التغيير والإصلاح، دون مشاركة من باقي الكتل البرلمانية الأخرى، اجتماعات في مقر المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة، مرتكزة على قرار باعتماد توكيلات النواب المعتقلين لغيرهم من النواب، بدعوى عدم السماح لقوات الاحتلال في تعطيل الشرعية الفلسطينية، ومواجهة سياسة اعتقال النواب، وغياب أي نص في القانون الاساسي يمنع هذه التوكيلات، بينما تعتبر باقي الكتل البرلمانية، وكذا العديد من مؤسسات المجتمع المدني والحقوقية تلك الجلسات بأنها جلسات غير قانونية، وتقوم بسن قوانين تطبق فقط في قطاع غزة، وتصدر متجاوزة صلاحية رئيس السلطة الوطنية في تصديق القوانين مستندة على نص المادة (41) من القانون الأساسي المعدل.
- النتيجة الاخلال بمبدأ المساواة أمام القانون وازدواج التشريعات بعد توحيد بعضها في قبل 2006، وصدور قوانين في غزة لا تطبق في الضفة والعكس، إلى جانب استخدام التشريعات والقوانين لحماية مصالح سياسية وليس لخدمة المصلحة العامة وحماية حقوق المواطنين.

## 2- السلطة القضائية:

بينما لم تنشئ منظمة التحرير سلطة قضائية مستقلة عن المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، وإنما هيئة قضاء ثوري يشمل: مدعي عام ثوري، ومحاكم ثورية، وقوانين ثورية، ولكن دون استقلالية عن اللجنة التنفيذية، وإنما أقرب لاعتبارها إحدى دوائر منظمة التحرير دون وجود ضمانات الاستقلال والحياد.

في المقابل رسم القانون الأساسي وجود سلطة قضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، تحت اشراف مجلس القضاء الأعلى، يشرف على مرفق القضاء، وصدرت القوانين التي تنظم عمل السلطة القضائية، ومنها قانون السلطة القضائية، وقانون تشكيل المحاكم النظامية، وغيرها.

يسند للقضاء في الأنظمة الديمقراطية دور مهم لا يقتصر على الفصل في المنازعات بين الأفراد، أو توقيع الجزاء على مرتكبي الجرائم؛ بل يتولى القضاء مهمة أكبر وأجل؛ وهي صون الحقوق والحريات العامة، ومتابعة تطبيق القانون والتصدي للخروج على أحكامه، ومراقبة مشروعية القرارات الإدارية ومراقبة شرعية القوانين واللوائح.

وبإلقاء نظرة سريعة على واقع السلطة القضائية في فلسطين، ندرك أن سلطتنا القضائية عاجزة عن القيام بالدور المطلوب منها؛ فهي تفتقد للوحدة وللانتماء وللفعالية والنجاح وثقة الجمهور، فبعد أن تم تشكيل محاكم وتأهيل وتدريب وتعيين قضاة اكتسبوا خبرة مهمة، جاء الانقسام الداخلي عام 2007 ليهدم جزء كبير من نجاحات القضاء الفلسطيني، وليصبح لدينا قضاء مزدوج غير موحد، تم استبدال قضاة محاكم غزة بقضاة آخرين عينتهم حركة حماس، وانشاء مجلس قضاء أعلى موازي للمجلس المعين في الضفة الغربية، وتعيين نائب عام في غزة إلى جانب النائب العام في رام الله، وقضاء شرعي موازي للقضاء الشرعي في الضفة، وقضاء عسكري في غزة موازي للقضاء العسكري في الضفة، وتعاني السلطة القضائية من التدخل في عملها، وعدم احترام أحكام وقرارات المحاكم، ومن نقص الإمكانيات المطلوبة للنهوض بالدور المطلوب منها.

كما عجزت المحكمة الدستورية الفلسطينية منذ أن تولت المحكمة العليا مهامها عام 2003 أو حتى بعد أن قام رئيس السلطة بتشكيل تلك المحكمة بشكل منفرد عام 2016، من أن تقوم بدور فاعل في توحيد النظام السياسي، أو حسم تفسير القانون الأساسي، أو ردع تجاوز القانون الأساسي بشكل فاعل نظراً لاعتبارات سياسية.

### 3- السلطة التنفيذية:

مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية كأحد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، كانت السلطة التنفيذية تتكون من جسم واحد، يضم أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ووزراء السلطة الوطنية برئاسة رئيس السلطة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تحت مسمى مجلس السلطة، وكان يناط بهذا المجلس بالإضافة لوظائف السلطة التنفيذية كذلك ممارسة وظيفة التشريع وسن القوانين.

ومع تطور عمل السلطة الوطنية وانتخاب مجلس تشريعي فلسطيني، ووفق تعديلات القانون الاساسي الفلسطيني، تم التحول في شكل الحكم من النظام الأقرب للنظام الرئاسي، حيث لا وجود

لمجلس ورئيس مجلس وزراء، مقابل صلاحيات واسعة لرئيس السلطة، وفق القانون الأساسي لسنة 2002.

ثم لتتحول السلطة التنفيذية وفق تعديل 2003 على القانون الأساسي، إلى النظام البرلماني بوجود رأسين للسلطة التنفيذية، الأول رئيس السلطة المنتخب مباشرة من الشعب، والثاني رئيس مجلس الوزراء المكلف من رئيس السلطة، والذي يحصل على ثقة المجلس التشريعي. وتتناط بالسلطة التنفيذية تنفيذ القوانين، وتوفير الخدمات للمواطنين والسهر على الحفاظ على النظام العام، من خلال مؤسسات وهيئات وزارات وما يتبعها من إدارات وأجهزة مدنية وأمنية. في الحالة الفلسطينية هناك تداخل في المهام والاختصاصات بين دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، وبين وزارات وهيئات السلطة الوطنية، وحتى في إطار مؤسسات السلطة الوطنية نتج عن حالة الانقسام السياسي الداخلي أجسام متقابلة ومتصارعة ومزدوجة من كل التشكيلات الرسمية الحكومية، فلكل وزارة في الضفة الغربية وزارة رديفة لها في قطاع غزة، ولكل سلطة أو هيئة عامة هناك نسخة مقابلة لها في قطاع غزة، وكذا كادر حكومي مزدوج، واحد معين وفق اجراءات تعيين قانونية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، وكادر حكومي آخر معين من قبل حكومة الأمر الواقع في محافظات غزة، ما انعكس على أداء الجهات الحكومية لمهامها وواجباتها واختصاصاتها وتمكينها من العمل وتوفير الموارد والمستلزمات الأساسية لممارستها لمهامها، الأمر الذي انعكس سلباً على الموازنة العامة وعلى الاداء وعلى الخدمات المقدمة للجمهور.

التطبيقات المقترحة للمحور الأول:

نوع التمرين	محتوى التمرين ومنهجيته
(1) مجموعات (رسم هرم)	تقسيم الفئة المستهدفة إلى مجموعات، وتكليف إحدى المجموعات برسم هرم يتم كتابة خلاله أنواع القوانين من أدناها قوة إلى أعلاها قوة، وعلاقة القانون الأعلى بالقانون الأدنى، ثم إدارة نقاش حول العرض الذي قدمته تلك المجموعة.
(2) المجموعات (رسم سلم)	تكليف إحدى المجموعات برسم سلم أو حلقات مترابطة يتم كتابة خلاله: مراحل اعداد وإقرار وتعديل الدستور في الحالة الفلسطينية، ثم إدارة نقاش حول العرض الذي قدمته تلك المجموعة ومناقشة نقاط القوة والضعف في الحالة الفلسطينية قياساً على المبادئ الدستورية.
(3) المجموعات (رسم شجرة)	تكليف إحدى المجموعات برسم شجرة تتضمن ثمار وأوراق، يتم كتابة على تلك الثمار والأوراق فوائد أو أهمية وجود دستور في الدولة، ثم إدارة نقاش حول العرض الذي قدمته تلك المجموعة، ومناقشة نقاط القوة والضعف في الحالة الفلسطينية قياساً على المبادئ الدستورية.
(4) المجموعات (رسم شجرة)	تكليف إحدى المجموعات برسم شجرة بساق أو جذع طويلة، على أن يتم وضع التعديلات التي أدخلت على القانون الأساسي على جذع الشجرة، ثم إدارة نقاش حول ذلك العرض.
(5) المجموعات (إدارة نقاش)	تكليف كل مجموعة بإجراء نقاش فيما بينها حول إشكاليات التجربة الدستورية الفلسطينية، ثم عرض النقاط التي اتفقت عليه أعضاء كل مجموعة، وعرضها أمام المجموعات الأخرى.

التطبيقات المقترحة للمحور الثاني:

نوع التمرين	محتوى التمرين ومنهجيته
(1) توجيه أسئلة	يقوم المدرب بعرض عنوان كل عنصر من عناصر المحور، وقبل عرض محتوى ذلك العنصر يقوم المدرب بتوجيه سؤال حول معلومات الفئة المستهدفة عن ذلك العنصر، وتأكيد معلومات الفئة المستهدفة إذا كانت صحيحة، وتصحيح الخطأ فيها واستكمال النقص في معلومات الفئة المستهدفة.
(2) (رسم سلم)	تقسيم الفئة المستهدفة إلى مجموعات، وتكليف إحدى المجموعات برسم سلم يتضمن المراحل التي مرت بها السلطة التشريعية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية وحتى الآن، ثم إدارة نقاش حول العرض الذي قدمته تلك المجموعة، ومناقشة نقاط القوة والضعف في الحالة الفلسطينية قياساً على المبادئ الدستورية والتجارب المقارنة.
(3) (إدارة نقاش - سرد قصص واقعية)	إدارة نقاش مع أعضاء الفئة المستهدفة حول واقع وإشكاليات السلطة القضائية في فلسطين، والطلب من بعض المشاركين سرد قصص شخصية أو تجارب عملية تتعلق بالتعامل مع القضاء الفلسطيني والنيابة الفلسطينية ومناقشة تلك القصص.
التمرين (4) المجموعات (رسم سلم)	تقسيم الفئة المستهدفة إلى مجموعات، وتكليف إحدى المجموعات برسم سلم يتضمن المراحل التي مرت بها السلطة التنفيذية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية وحتى الآن، ثم إدارة نقاش حول العرض الذي قدمته تلك المجموعة ومناقشة نقاط القوة والضعف في الحالة الفلسطينية قياساً على المبادئ الدستورية والتجارب المقارنة.

## العدالة الجنديرية

إعداد: أ. هبة الدنف

الإطار النظري:

### المحور الأول: النوع الاجتماعي

#### أهداف التدريب:

- التعرف على مفهوم الجندر
- ربط مفهوم الجندر بالجنس والفرق بينهما
- التعرف على أدوار النوع الاجتماعي

لقد شاع استخدام مصطلح الجندر (النوع الاجتماعي) في الآونة الأخيرة في جميع القطاعات التتموية، إلا أنه لا يزال مفهوماً غامضاً. تم تعريبه إلى العديد من المصطلحات العربية مثل " الجنس البيولوجي"، " الجنس الاجتماعي"، النوع الاجتماعي، ولعل أفضل هذه المصطلحات وأكثرها تعبيراً هو مصطلح النوع الاجتماعي والذي انتشر كمصطلح بديل للجندر والذي لا يزال الكثير من الدول العربية تستخدمه كما هو (الجندر)

#### مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي)

الجندر يمثل مجموعة العلاقات الاجتماعية ما بين المرأة والرجل، تلك العلاقات تتشكل وتصنع بيد الإنسان وتصبح بعد ذلك أمراً واقعاً يسعى الطرف المستفيد منه إلى الإبقاء عليه كما هو. هذه العلاقات تتأثر بعوامل كثيرة ضمن زمان ومكان محددين هذه العوامل مثل: الثقافة، الدين، الطبقة، العرق، العادات والتقاليد..... الخ.

- الجندر هو عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع والتي تسمى بـ "علاقة النوع الاجتماعي" وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية، وثقافية، وسياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإيجابية والإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل، وعادة ما تسود تلك العلاقة عدم الاتزان على حساب المرأة في توزيع القوة، وتكون النتيجة احتلال الرجل مكانة فوقية بينما تأخذ المرأة وضعاً ثانوياً في المجتمع.



- **الجنـدر** هو مجموع الأدوار والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقوم بها كل من المرأة والرجل في المجتمع.

يتشكل النوع الاجتماعي عبر عملية تشكيل المجتمعات ويتأثر بعمليات التغيير والتحول التي تتعرض لها. النوع الاجتماعي هو المفهوم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للذكورية والأنثوية بما تعكسه من مسلكيات ومواقف مختلفة تحدد مستوى اعتراف وتقييم المجتمع لكل من المرأة والرجل.

- **الجنـدر** يعكس الكيفية التي يستقبل فيها المجتمع كل من الرجال والنساء وعلاقاتهم والتي تحدد مستوى قبول وتحفيز المجتمع ومؤسساته المختلفة لكل منهم.

- **الجنـدر** عادةً ما يعكس الأيدولوجيا السائدة، والتي تتمثل في مستوى القوة التي يمتلكها الأفراد من رجال ونساء.

- **الجنـدر** غير ثابت كما هو الجنس، بل يتأثر بتغيير المكان والزمان والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- **الجنـدر** هو السؤال عن علاقات القوة بين المرأة والرجل. من يمتلك السيطرة على موارد المجتمع ومن لا يمتلك، القرار السياسي ومن لا يمتلك.

#### الفرق بين الجنـدر والجنس

النوع الاجتماعي	الجنس
يحدد اجتماعيا/ بالأدوار التي يقوم بها الرجل والمرأة	يحدد بيولوجيا/ بالفرق البيولوجي بين الرجل والمرأة
يختلف من مجتمع إلى آخر	عالمي
متغير مع الوقت	ثابت لا يتغير مع الزمن تلقائياً
لا يولد مع الإنسان بل يشكله الإنسان	يولد مع الإنسان
يتأثر بالمعايير والاتجاهات الاجتماعية والقيم والعادات	يتميز بالدوام منذ ولادة الفرد حتى مماته
وجد ليحدد أدوار مجتمعية	وجد لأداء وظائف طبيعية

## الوعي بالنوع الاجتماعي:

يعني مفهوم الوعي بالنوع الاجتماعي القدرة على تحديد المشاكل المرتبطة بالفرق بالأدوار المحددة للجنسين. حتى وإن لم يكن ذلك واضحاً وجلياً في كثير من الأحيان، ويتطلب ذلك القدرة على معرفة أن للمرأة رؤى واهتمامات مختلفة بسبب اختلاف أوضاعها وأدوارها ومحاولة شرح وتحليل الأسباب وتقييم الاختلافات والتمايز.

بينما يعني الجهل بالنوع الاجتماعي في المقابل عدم القدرة على ملاحظة وجود أدوار ومسؤوليات يحددها جنس الإنسان وبالتالي عدم المقدرة على إدراك حقيقة أنه يمكن أن تترتب على السياسات والبرامج والمشاريع آثار مختلفة على النساء والرجال، كما يعني إهمال الحقيقة المتمثلة في أن الأدوار الجندرية وما يتعلق بها من مسؤوليات، يمكن أن تختلف عن بعضها البعض، ونتيجة لذلك لا يتم إدراك أن سياسات وبرامج ومشاريع التنمية يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات مختلفة على كل من المرأة والرجل

## أسس ومرتكزات مفهوم النوع الاجتماعي

يستند مفهوم النوع الاجتماعي إلى ثلاث أسس هي:

- الأدوار المنوطة بشكل عام بالرجل والمرأة محددة من قبل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية أكثر منها بيولوجية.
- إعادة توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع من منطلق مفهوم المشاركة يؤدي إلى فائدة أكبر للمجتمع.
- إتاحة الفرصة المتكافئة للرجل والمرأة لاكتشاف قدرات كامنة فيهم وتمكينهم من مهارات تفيدهم في القيام بأدوار جديدة تعود بالنفع على المجتمع.

كما يرتكز مفهوم النوع الاجتماعي على ثلاث عوامل رئيسية:

- 1- معرفة وتحليل اختلافات العلاقات بين النوعين
- 2- تحديد أسباب وأشكال عدم التوازن في العلاقة بين النوعين ومحاولة إيجاد طرق لمعالجة الاختلال.
- 3- تعديل وتطوير العلاقة بين النوعين حتى يتم توفير العدالة والمساواة بين النوعين ليس فقط بين الرجل والمرأة ولكن بين أفراد المجتمع جميعاً.

## أدوار النوع الاجتماعي:

### الدور الإنجابي:

هو كل عمل لا يتقاضى عنه الإنسان أجراً و يكون ضمن إطار الأسرة مثل جميع الأعمال المنزلية و رعاية الأسرة و الحفاظ عليها و على أعضائها، بما في ذلك إنجاب و رعاية الأطفال و تحضير الطعام و التسوق، و يحظى العمل الإنجابي بأهمية حاسمة لا غنى عنها لبقاء النوع البشري، و مع ذلك فمن النادر اعتباره عملاً حقيقياً و في المجتمعات الفقيرة يمثل العمل الإنجابي في قسمه الأعظم جهداً يدوياً مكثفاً يستهلك الكثير من الوقت كما تنحصر مسؤوليته بصورة كاملة تقريباً بالنساء و الفتيات حيث تركز تربية البنت منذ استقبالها عند الولادة على تحضيرها إلى تأدية هذا الدور كما تهيأ على تفهم وضعها الاجتماعي الأساسي باعتبارها زوجة و أمّاً.

### الدور الإنتاجي:

وهو كل عمل يتقاضى عنه الإنسان أجراً ويشمل إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك والتجارة ويمكن للنساء والرجال معاً أن ينخرطوا في ممارسة الأنشطة الإنتاجية، لكن في معظم الحالات سوف تختلف وظائفهم ومسئولياتهم تبعاً للتقسيم الجندي للعمل. وفي العادة يكون عمل النساء الإنتاجي أقل وضوحاً وأقل أهمية من عمل الرجال، فما زال الكثير ينكر بشكل عام دور المرأة الإنتاجي مرتكزاً إلى التعريف السابق (سلع، خدمات، تجارة) أو مكتفياً فقط بتقييم عملها عندما يكون مأجور. إلا أن الرؤية قد تطورت وأصبح هناك مطالبة بتقييم كل مجهودات المرأة والتي يندرج ضمنها الأعمال الإنتاجية المتعددة التي تقوم بها المرأة في محيط الأسرة وخارجه بما في ذلك العمل غير المأجور، حيث أن أغلبية النساء لا تتقاضى أجراً عن معظم الأعمال التي يقمن بها، كما لا زالت الإحصاءات الرسمية تتجاهل عمل المرأة غير المأجور

### الدور المجتمعي:

وهو كل عمل طوعي في نطاق المجتمع، مثل الانضمام للنقابات المهنية، الجمعيات الخيرية لجان طوعية.... وهو غير مدفوع الأجر، يعتبر امتداد للدور الإنجابي، يقوم به كل من النساء والرجال، ونسبة النساء التي تساهم في هذا الدور عادة ما تكون أعلى وخاصة في المدن إذ تلجأ النساء إلى هذا الدور لتحقيق ذاتها وخاصة إذا كانت لا تشارك في الدور الإنتاجي.

### الدور السياسي:

ويتمثل هذا الدور في دور اتخاذ القرار على جميع المستويات الأسرة، المجتمع، وعادة ما ينفرد الرجال بهذا الدور على اعتبار أنه الأقوى والعقلاني من وجهة نظر المجتمع ودور النساء هامشياً بسبب ضغوطات المجتمع ونظرتة الدونية للمرأة.

الدور السياسي	الدور المجتمعي	الدور الإنتاجي	الدور الإنجابي إعادة الإنجاب
دور المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات في المجتمع المحلي أو حتى الدولي.	كل عمل طوعي في نطاق المجتمع، أو أي نشاط مجتمعي آخر مثل الانضمام للنقابات المهنية الجمعيات الخيرية، لجان الإغاثة أو اللجان التطوعية. الخ غير مدفوع يعتبر امتداد للدور الإنجابي.	كل عمل يتقاضى عنه الإنسان أجراً مثل العمل في القطاع الصناعي، الزراعي، الخدمات... الخ يقوم به النساء والرجال.	كل عمل لا يتقاضى عنه الإنسان أجراً وتكون ضمن إطار الأسرة مثل جميع الأعمال المنزلية: تسوق، طبخ، تنظيف، غسيل.. الخ
هذا الدور القيادي غالباً ما يمثله الرجال إلا في المؤسسات النسوية المستقلة التي يكون القرار فيها بأيدي النساء.			

### الاحتياجات العملية والإستراتيجية

إن الأدوار الجندرية المختلفة تولد حاجات مختلفة عند الجنسين هي الحاجات التي يعيشها كل من الجنسين، فمثلا الحاجات الجندرية العملية عند المرأة عادة ما تتركز حول الفضاء المنزلي، والنشاطات الخاصة بتوليد الدخل، والسكن، والخدمات والأساسية، وعادة ما تكون الفرص المتمثلة بتقديم خدمات رعاية الأطفال (دور الحضانة) والعناية بصحة الأم والطفل أو تسويق المنتجات البيئية وإيجاد فرص التوظيف التقليدية للنساء هي الرد على تلك الحاجات.

وبينما تزيد هذه الفرص أو التداخلات المخططة من مشاركة النساء في التنمية إلا أنها نادرا ما تؤثر على تغيير نمط العلاقات الجندرية السائدة، بل حتى أنها تعزز من عدم عدالة تقسيم العمل ما بين الجنسين حيث أنها تسهم أحيانا في زيادة العبء على النساء بمعنى زيادة "عدم العدالة" في توزيع الأدوار.

إن الحاجات الجندرية الإستراتيجية ترجع إلى الاهتمام بالتقسيم غير المتساوي للأجر وفرص التعليم والمشاركة في اتخاذ القرارات وغيرها، لذا فإن الاهتمام بتلك الحاجات يعني تحدي لموازن القوى الحالية بين النساء والرجال وبالتالي فالتدخلات التي تتجاوب مع تلك الحاجات عادة ما تتركز في إعادة النظر في تقسيم الأدوار الجندرية.

### الحاجات الجندرية العملية:

- استجابة لضرورة آنية تمت ملاحظتها.
- جرت صياغتها من الظروف والأوضاع المادية الحقيقية.
- لا تهتم بتحدي ومعارضة الوضع الخاضع والثانوي للنساء وإن كانت منبثقة عنه.
- تنبثق بصورة رئيسية من وضع النساء الإيجابي والإنتاجي، وتعمل على تعزيزه.

### يمكن للحاجات الجندرية العملية أن تشمل ما يلي:

- تزويد المياه.
  - الرعاية الصحية.
  - الحصول على الدخل لتوفير متطلبات الأسرة.
  - الإسكان والخدمات الأساسية.
  - تزويد الأسرة بالغذاء.
- وهي حاجات يشترك فيها جميع أعضاء الأسرة، مع أنها محددة بوصفها حاجات جندرية عملية مخصصة للنساء. نتيجة كون النساء هن اللاتي يحملن مسؤولية تلبيتها.

### الحاجات الجندرية الإستراتيجية:

- حاجات تمت صياغتها اعتمادا على تحليل حالة الخضوع التي تعيشها النساء في المجتمع.
- ◆ حين يتم التصدي للتعامل معها، ينبغي أن تؤدي إلى تحويل وتغيير التقسيم الجندري للعمل.

- ◆ تتحدى طبيعة العلاقات السائدة بين الرجال والنساء.

◆ تستهدف التخلص من حالة الخضوع التي تعيشها النساء.

يمكن للحاجات الجندرية أن تشمل ما يلي:

- إلغاء التقسيم الجنسي للعمل.
- التخفيف من العبء المرهق للعمل المنزلي ورعاية الأطفال.
- إزالة الأشكال المؤسسية للتمييز ضد النساء، مثل حقوق الملكية أو تملك الأرض.
- إمكانية الحصول على القرض المالية وغيرها من الموارد.
- التمتع بحرية الاختيار بالنسبة لإنجاب الأطفال.
- الإجراءات التي يتوجب اتخاذها ضد عنف وهيمنة الرجال على النساء.

الحاجات الإستراتيجية	الحاجات العملية
* حاجات يطمح النساء والرجال لتحقيقها في المستقبل وفيها تحدي لأدوارهم الحالية ومحاولة تغييرها.	* حاجات الرجال والنساء
* غير ملموسة مجردة ولكن محسوسة من قبل النساء.	* تتبع من أدوارهم الجندرية الحالية.
* تختلف باختلاف الزمان والمكان.	* ملموسة وعملية ولها علاقة بالحياة اليومية.
* شكل تحدي للمفاهيم التقليدية حول أدوار المرأة والرجل.	* تختلف باختلاف الزمان والمكان.
* مثل أن يطالب الرجال بسن قانون عمل يعطيهم إجازة أبوة أو أن تطالب النساء بنصف مقاعد البرلمان.	* مقبولة ضمن إطار المجتمع.
	* مثل أن تطلب المرأة أدوات منزلية

لماذا يعتبر الجندر قضية تنموية؟

تختلف الأدوار التي تلعبها النساء في أي مجتمع من المجتمعات، ويتحدد وضعهن تبعاً للتشريعات والقوانين، والمعايير الدينية، والمكانة الاقتصادية أو الطبقة الاجتماعية، والقيم الثقافية والخلفية الإثنية، وأنماط النشاط الاجتماعي على مستويات البلد، والمجتمع المحلي، والمنزل. تحمل النساء في العادة مسؤولية القيام بالأعمال المنزلية؛ رعاية الأطفال صحة الأسرة، والطهي،

وتقديم الطعام وغير ذلك من الخدمات المنزلية. وفي معظم المجتمعات، يلعب دورا رئيسيا في الأنشطة الإنتاجية للأسرة؛ في الزراعة، والعمل المنزلي، والخدمات، والنشاطات الصناعية وزيادة الدخل. في بعض المجتمعات الأخرى يلعب أيضا أدوارا واضحة في المجتمع المحلي. في كل من هذه الميادين - الإنجاب والإنتاج المحلي - كان تأثير العملية التنموية على النساء سلبيا ومعاديا في معظم الأحيان فهناك فجوة واسعة بين مساهمة النساء الاقتصادية الضخمة وغير معترف بها، وبين القدر الضئيل من السلطة السياسية والاجتماعية التي يتمتعن بها. الاستراتيجيات التنموية عادة حاجات الفئات ذات الصوت المسموع الأكثر صخبا، والأشد فاعلية كنقطة انطلاق لها.

إن فهم الجندر يتطلب التصدي لأنشطة الرجال والنساء بصورة منفصلة. فالأدوار الإنجابية، والإنتاجية، والاجتماعية التي تلعبها النساء في المجتمع أو في المجتمع المحلي، يجب أن تؤخذ في الاعتبار إضافة إلى الأدوار التي يلعبها الرجال والنساء سوف يكون من الممكن الوصول إلى فهم أكبر لحاجاتهم ومدى انخراطهم في السلطة وعملية صنع القرار حول قضايا ومهام محددة. لقد استخدم العاملون في حقل التنمية طيلة السنوات الماضية أفكار الجندر المستوردة من دول الشمال. والغالبية العظمى من المشاريع كانت -وما تزال تعتمد على الفرضية الزائفة التي تزعم أن الأسرة النووية التي تعيلها زوجة غير منتجة تعتمد على رب الأسرة الذكر هي النموذج الشمولي العام. وفي الحقيقة لا يسود هذا النمط العديد من الثقافات

- من المهم جدا في العمل التنموي عدم استخدام الأفكار المستوردة حول الجندر، وعدم التعامل مع "المجتمع المحلي" و "الأسرة المعيشية" بوصفهما الوحدتان الأساسيتين، وعلى المرء أن يتجاوز حدود الوحدة المنزلية ويفككها ليصل إلى أجزائها التكوينية. ومن خلال تقييم وتقدير وفهم الأدوار الجندرية في أي مجتمع، يمكن التحقق من الحاجات الخاصة بالنساء (وبالرجال) والتصدي لها ضمن نطاق المشاريع.

إن الشرط العملي الأساسي لدمج التحليل الجندري في التنمية هو استشارة النساء والاستماع إليهن، بحيث يمكن فهم أدوارهن وحاجاتهن الناتجة بشكل أفضل. والكيفية التي يمكن التصدي بها فعليا لقضايا الجندر تعتمد على اتجاه السياسة المرسومة للمستقبل.

إحدى المقاربات تتمثل في تصميم مشاريع وبرامج لجعل حياة النساء الراهنة أكثر سهولة ويسرا ومساعدتهن في المهمات الجندرية الملقة على عاتقهن. بغض النظر عما إذا كان العمل ينحصر

بالنساء أو بالمجتمع المحلي ككل، يمكن للهدف الأساسي أن يتمثل في تمكين النساء من أداء أدوارهن الحالية بشكل أفضل.

المقاربة البديلة لكن المتممة لما ذكرناه تتمثل في تحدي الوضع الراهن أو التصدي لمعالجة حالات عدم المساواة المعروفة بين الرجال والنساء. ويمكن أن يشمل ذلك مثلاً، العمل على إحداث تغييرات في القوانين المتحيزة ضد النساء؛ زيادة إمكانية حصول النساء على الأراضي؛ إعطاء النساء سلطة اتخاذ القرار داخل المشاريع، وغير ذلك.

فالهدف هو التغيير الاجتماعي وتمكين النساء. وبالنسبة للمنظمات، وخاصة النسوية، التي تناصر قضايا التغيير الاجتماعي، العدالة، والتمكين في أدبياتها، ينبغي أن تشمل سياستها المعتمدة لمقاربة الجندر حاجات النساء إلى تغييرات جذرية أكثر عمقا.

إن التنمية عملية يجب أن تشمل جميع أفراد المجتمع على نفس الدرجة وتبعا لحاجاتهم الفردية.

### ثلاثة مداخل أساسية تتعلق بالمرأة والتنمية:

عند التطرق إلى مسائل المرأة والتنمية، هناك ثلاثة مداخل ومصطلحات أساسية، معروفة ومتفق في شأنها وهي (المرأة في التنمية)، (المرأة والتنمية)، (الجندر والتنمية).

**المرأة في التنمية:** ينطلق بعد المرأة في التنمية من الافتراض القائم على أن المرأة غائبة تماماً عن تفكير المخططين في مجال التنمية وإنها مبعدة عن عملية التنمية، ويؤكد هذا البعد على إقصاء المرأة من التنمية لا يؤثر سلباً فقط على المرأة وإنما ينجم عنه أيضاً فشل المشاريع التنموية وعدم فعاليتها، كما يرى هذا البعد أن إدماج المرأة في أنشطة التنمية التي تخص مجموع السكان قد يجعل هذه الأنشطة أكثر جدوى وفعالية. يركز منهج المرأة في التنمية على أدوارها الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي العملية الخاصة به.

**المرأة والتنمية:** تأخذ بعين الاعتبار تقسيم الأدوار والتقدير العادل للجهد المبذول لكل أفراد الجماعة أو المجتمع. تطور هذا البعد في أواخر السبعينات كرد فعل ضد إهمال بعد المرأة في التنمية لبعض الجوانب. يقوم بعد المرأة والتنمية على مبدأ أولي يتمثل في أن المرأة مدمجة مسبقاً في عملية التنمية وأن المشكل المطروح هو أنها مدمجة بصفة غير متساوية. وهو مبني على أن عمليات التنمية ستسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه



### الجندر (النوع الاجتماعي) والتنمية.

- يتطرق هذا البعد ليس للمرأة وحدها وإنما للعلاقات بين المرأة والرجل، ولادراك الأسباب التي تكمن وراء تعيين الأدوار الثانوية والدنيا في المجتمع دائماً للمرأة مقارنة بالرجل. هذا النهج يؤكد على تقدير مجهودات كلا الجنسين في بناء المجتمع
- ينظر إلى تأثير برامج ومشاريع التنمية على كل من النساء والرجال.
- يهتم بالعلاقة بين النساء والرجال ويعمل على فهم الأسباب الجذرية للتفاوت في الفرص والحقوق والواجبات والمكانة بين النساء والرجال وذلك العمل على معالجتها
- يؤكد على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد والاستفادة من ذلك
- يأخذ في الاعتبار أدوار المرأة الثلاثة في المجتمع ويعمل على تخفيف العبء عنها.
- يهدف إلى تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً كي تكون عنصراً فاعلاً في المجتمع، يشارك في بنائه و يجني ثمرة تقدم.

النوع الاجتماعي (الجندر) والتنمية	المرأة في التنمية	
العلاقات الاجتماعية	المرأة	المحور
أن العلاقات غير المتساوية بين المرأة والرجل تهمش المرأة وتعيق مشاركتها بعملية التنمية	لا يوجد للمرأة دور في عملية التنمية رغم أنها تشكل نصف سكان العالم	المشكلة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنمية عادلة مستديمة.</li> <li>• البحث في قضايا النوع الاجتماعي (الجندر) وعدم تهميشها.</li> <li>• إعادة توزيع الموارد والسلطة لخلق أجواء تساند مشاركة المرأة والرجل في اتخاذ القرار وإيجاد التوازن في توزيع القوة والسلطة لزيادة الفائدة لكل من المرأة والرجل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحقيق الكفاءة من خلال دمج المرأة.</li> <li>• التركيز على تعزيز إنتاجية المرأة.</li> </ul>	الهدف

تمكين المرأة والمجموعات المهمشة الاخرى بإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية.	إضافة المرأة على عملية التنمية	الحل
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تشمل نشاطات تلبية الاحتياجات العملية والإستراتيجية.</li> <li>• برامج تساعد وتعزز قدرات المرأة والرجل في التعرف على حقوقهم وبالتالي بالتفاوض عليها.</li> <li>• زيادة المهارات وقدرات المرأة على العمل في مجالات مختلفة.</li> <li>• زيادة قدرة المرأة على التحكم بالموارد بوقتها</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• زيادة إنتاجية المرأة ودخلها</li> <li>• تحسين قدرات المرأة على إدارة المنزل.</li> <li>• مشاركة المرأة في المشاريع كمستفيدة ومن غير تمكين.</li> <li>• تحسين الصحة، الدخل الموارد من دون تمكين النساء.</li> </ul>	الاستراتيجيات
<ul style="list-style-type: none"> <li>• من الصعب تطبيقه ويتطلب الالتزام على فترة طويلة.</li> <li>• يسمح بالاستدامة وفاعل إلا أنه يتطلب وقتا ومجهودا ويحتاج إلى التجربة.</li> </ul>	لا ينظر إلى الأدوار المختلفة للمرأة يعتبر أن وقت المرأة وعملها مرن يعالج قضايا آنية وليست بعيد الأمد.	النقد

## المحور الثاني: حقوق المرأة

### أهداف المحور:

- التعرف على مفهوم حقوق المرأة.
- التعرف على الوثائق السابقة للمرأة الفلسطينية والهدف من إعداد الوثيقة الأخيرة.
- التعرف على بنود وثيقة المرأة الفلسطينية.
- التعرف على اتفاقية سيداو
- التعرف على حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

المرأة هي نصف المجتمع، وهي التي تلد وتربي النصف الآخر... ولم تخلق المرأة من رأس الرجل لئلا تتعالى عليه، ولا من رجله لئلا يحتقرها، بل استلها من ضلعه لتكون تحت جناحه فيحميها وقريبة إلى قلبه فيحبها وتحبه.

وتعيش المرأة منذ ولادتها بمراحل صعبة ومؤلمة حيث كان في العصور الجاهلية ظاهرة وأد البنات وكان الرجل يسود وجهه حينما يعلم أنه رزق بأنثى، وتعددت صور الاستغلال والاضطهاد للمرأة منها استغلالها جسدياً واستعبادها وإلغاء شخصيتها وجميع حقوقها وكانت مجرد أمة تتلقى الأوامر وعليها الانصياع والتنفيذ، والمرأة هي أم ومربية وعاملة ومنتجة ومع ذلك فحقوقها مهضومة في العديد من المجتمعات.

وبدأت حركات التحرر التي تنادي بتحرر المرأة من جميع صور الاضطهاد والعنف والتمييز والاستبعاد والاسترقاق والاستغلال، على الرغم من أن الأديان السماوية كفلت حقوق الإنسان والمرأة ودعت إلى حمايتها وصيانة حقوقها إلا أنه الإنسان كعادته يحب التعدي والانتقاص من حقوق الآخرين وخاصة لو كان هذا الإنسان كائن ضعيف كالمرأة بحاجة لمن يقف بجانبها ويساندها نظراً لطبيعتها الفسيولوجية.

ورغم حصول المرأة منذ العقود الماضية على مكتسبات اجتماعية وسياسية وقانونية عدة تتفاوت من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، إلا أنها تظل في نظر الناشطين في مجال الدفاع عن حقوق المرأة غير كافية وغير مرضية.

## حقوق الإنسان والمرأة في الأمم المتحدة:

حازت حقوق المرأة على اهتمام الأمم المتحدة حيث جاء مبدأ المساواة في الحقوق للمرأة مبدأً أساسياً للأمم المتحدة وديباجة الميثاق تحدد ذلك كهدف أساسي حيث ذكر: (بتأكيد الإيمان من جديد بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقيمه، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء). وفي مادة (1) من الميثاق يعلن أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.

وتعزز الشرعية الدولية لحقوق الإنسان المساواة في الحقوق للمرأة وهي:

- 1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان/ اعتمدت الجمعية العامة عام 1949.
- 2- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 3- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكلان الخاصان بهما.

## لماذا اتفاقية منفصلة بشأن المرأة؟

رغم وجود الشرعية الدولية لحقوق الإنسان واعتبار حقوق المرأة حقوق إنسان فإن الرأي أن كل هذه الصكوك لم تكفي لتضمن حقوق النساء، وفي ديباجة الاتفاقية جاء أنه رغم وجود صكوك أخرى فإن المرأة ما تزال لا تتمتع بالمساواة في الحقوق بالرجال ويستمر التمييز ضد المرأة في كل مجتمع. تبين الاتفاقية عدة مجالات، ما يتعلق بالحقوق السياسية، الزواج، الأسرة، العمل، ضمن أهداف محددة وتدابير يجب اتخاذها.

كما تطالب بالاعتراف بإسهام المرأة الاقتصادي والاجتماعي الهام وأن التمييز ضدها سيعوق النمو والرخاء الاقتصادي.

وهدف الاتفاقية المساواة الفعلية بالإضافة إلى المساواة القانونية.

## نبذة تاريخية عن الاتفاقية:

في شهر نوفمبر 1967 اعتمدت الجمعية العامة إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة في عام 1972 رجا الأمين العام للأمم المتحدة اللجنة المعنية بالمرأة أن تستطلع آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بشكل صك مضمون دولي يحتمل وضعه بشأن حقوق الإنسان للمرأة. وتشكل فريق من المجلس لإعداد الاتفاقية، في عام 1974 بدأت صياغة الاتفاقية وتم تعزيز هذا التوجه في عام 1975، وتشكل فريق لإتمام إعداد الاتفاقية عام 1977 (أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

في عام 1946، وظيفتها هي إعداد التقارير والتوصيات لتقديمها للمجلس بشأن تعزيز حقوق المرأة سياسياً واجتماعياً ومدنياً وتعليمياً وتقديم التوصيات والمقترحات للمجلس لاتخاذ اجراءات بشأن المشاكل العاجلة في مجال حقوق المرأة.

وهذه اللجنة كلفت أيضاً بمهمة رصد واستعراض وتقييم تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطوعية للنهوض بالمرأة في مؤتمر 1985، ويجوز للجنة أن تتلقى بلاغات من أفراد وجماعات فيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة).

واعتمدت الجمعية العامة في 1979 الاتفاقية، وفي عام 1981 تم احراز "20" توقيع وهي التواقيع اللازمة لدخولها حيز النفاذ.

وأنشئت رسمياً لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وظيفتها مراقبة تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية.

#### أهم النصوص في الاتفاقية:

رقم المادة	البيان
مادة (1)	تعريف التمييز
مادة (2)	واجبات الدول الأطراف
مادة (3)	التدابير المناسبة
مادة (4)	التدابير الخاصة المؤقتة لمكافحة التمييز
مادة (5)	الأنماط المغيرة الاجتماعية والثقافية
مادة (6)	القضاء على استغلال المرأة
مادة (7)	المساواة في الحياة السياسية والعامة على الصعيد الوطني
مادة (8)	المساواة في الحياة السياسية والعامة على الصعيد الدولي
مادة (9)	المساواة في قوانين الجنسية
مادة (10)	المساواة في التعليم
مادة (11)	المساواة في العمل والحقوق المتعلقة بالعمل
مادة (12)	المساواة في استخدام المرافق الصحية
مادة (13)	التمويل والضمان الاجتماعي
مادة (14)	النساء الريفيات

مادة (15)	المساواة في المسائل القانونية والمدنية
مادة (16)	المساواة في قانون الأسرة
مادة (17)	انشاء اللجنة وتكوينها (لجنة القضاء على التمييز)
مادة (18)	تقديم التقارير للجنة
مادة (19)	النظام الداخلي للجنة وانتخاب أعضائها
	الاجتماعات علناً " رئيس و3 نواب "
مادة (20)	عمل اللجنة والجوانب الاجرائية
مادة (21)	تفسير الاتفاقية وتنفيذها
مادة (22)	توسيع قاعدة معلومات اللجنة
مادة (23)	عدم التعارض مع الاتفاقيات
مادة (24)	تعهد الأطراف
مادة (25)	اجراءات التوقيع
مادة (26)	اعادة النظر بالتوقيع
مادة (27)	نفاذ الاتفاقية
مادة (28)	التحفظات
مادة (29)	خلافات حول التفسير والتطبيق وسحب التحفظ
مادة (30)	تساوى لغة النص أسباني / E / روسي / صيني / فرنسي / عربي

### التحفظات:

مادة 2/28 تنص على: (لا يجوز ابداء أي تحفظ يكون منافياً لموضوع هذه الاتفاقية وغرضها).  
بعض الدول أبدت تحفظات على المادة (2) والتي تشمل التزام الأطراف بالقضاء على كل أشكال التمييز على أساس الجنس.

وتحفظات في قانون الأسرة وعلى التمييز في ميدان العمل الخاص والبيت والأسرة.

وتحفظات على الأهلية القانونية والمواطنة.

## اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1979 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأصبحت نافذة المفعول في 3 أيلول/سبتمبر 1981، ويبلغ عدد الدول المنضمة إليها 160 دولة من أصل 185 دولة عضواً في الأمم المتحدة.

### مضمون الاتفاقية:

تعتبر الاتفاقية إعلاناً عالمياً لحقوق المرأة، تجمع جميع التعهدات التي أقرتها مواثيق الأمم المتحدة في مضمار التمييز على أساس الجنس، وتعتبر الاتفاقية:

- أداة للقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

- ترسخ الاتفاقية برنامجاً من الإجراءات يجب أن تتبعها الدول من أجل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في الحياة العامة والحياة الخاصة (ضمن العائلة).

- ولتطبيق الاتفاقية فإن الدول عليها اتباع سياسات التمييز الإيجابي من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

### أهم مواد اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة

- الاعتراف بحقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية على أساس المساواة بينها وبين الرجل.
- إلغاء التمييز في التشريعات الوطنية أي الحماية القانونية.
- تدابير قانونية لحماية الأمومة.
- صنع استقلال المرأة.
- ترسيخ ثقافة جديدة في المجتمع.
- المساواة في الحياة السياسية والعامة بين الرجل والمرأة.
- المشاركة السياسية والحياة العامة.
- التعليم.
- قوانين الجنسية
- العمل
- الصحة

• الضمان الاجتماعي

• قانون الأسرة

### أشكال العنف الموجه ضد المرأة

• العنف الجسدي

• العنف النفسي

• العنف الجنسي

**العنف الجسدي**/ يتمثل بأي إساءة موجه لجسد المرأة من لكم ، صفع، ركل، رمي بالأجساد الصلبة، استخدام بعض الآلات الحادة أو التلويح بها للتهديد باستخدامها.

**العنف النفسي والعاطفي**/ التقليل من أهمية المرأة من خلال إطلاق بعض الألقاب عليها ونعتها بصفات لا تليق بكائن بشري، فالسب والشتم والتهميش، الهجر، الإهمال، وأيضا أي سلوك يعمل على منعها من ممارسة أعمال ترغب بالقيام بها مثل استكمال التعليم أو الخروج للعمل أو الزواج.

**العنف الجنسي**/ يتبادر إلى الأذهان بأنه الاغتصاب، إلا أنه أحد أشكال العنف الجنسي ضد المرأة وأقلها حدوثا في مجتمعنا، وهناك أشكالا أخرى من العنف الجنسي وتعرض له المرأة بشكل يومي مثل أي فعل أو قول يمس كرامة المرأة ويخدش خصوصية جسدها، من تعليقات جنسية سواء في الشارع أو عبر الهاتف أو من خلال محاولة لمس أي عضو من أعضاء جسدها دون رغبة منها بذلك.

### واقع المرأة في فلسطين

يبلغ عدد السكان المقدر في فلسطين منتصف 2020 نحو 5.10 ملايين نسمة؛ منهم 2.59 مليون ذكر بنسبة 51%، و2.51 مليون أنثى بنسبة 49%، أي هناك 103 ذكور لكل مئة أنثى، وفق بيان دائرة الإحصاء الفلسطيني الذي وصلت الجزيرة نت نسخة منه.

وترأس النساء نحو 11% من الأسر الفلسطينية، بواقع 12% في الضفة الغربية، و9% في قطاع غزة، حسب بيانات مسح القوى العاملة للعام 2019.

### انخفاض نسبة الزواج المبكر

انخفضت نسبة الزواج المبكر (لمن هم أقل من 18 سنة) لكلا الجنسين، وبلغت نسبة الإناث أقل من 18 سنة واللاتي عقد قرانهن عام 2018 نحو 20% من إجمالي الإناث اللاتي عقد قرانهن خلال العام نفسه، في حين كانت النسبة للإناث عام 2010 نحو 24%.



كما بلغت نسبة الذكور أقل من 18 سنة، الذين عقد قرانهم خلال عام 2018 أقل من 1% من إجمالي الذكور الذين عقد قرانهم خلال العام نفسه، في حين كانت النسبة للذكور عام 2010 نحو 2%.

نسبة انتشار عنف الأزواج ضد النساء المتزوجات أو سبق لهن الزواج بين 18 و64 سنة (الصحافة الفلسطينية)

ثلثا النساء بعمر 18 سنة فأكثر متزوجات

استنادا إلى بيانات مسح القوى العاملة في فلسطين لعام 2019، بلغت نسبة النساء المتزوجات من مجموع النساء في عمر 18 سنة فأكثر نحو 66%، وبلغت نسبة اللاتي لم يسبق لهن الزواج 26%، وبلغت نسبة الأرمال 6%، ونسبة المطلقات 2%.

### غزة والنساء المتزوجات

أشارت بيانات مسح العنف 2019 إلى أن محافظتي خانيونس وغزة أعلى نسب انتشارا لعنف الأزواج ضد النساء المتزوجات حاليا أو سبق لهن الزواج، في العمر بين 18 و64 سنة، فبلغت 41% و40% على التوالي، وأقلها محافظة القدس 11%.

### معدل الأمية لدى النساء

### انخفاض الأمية بين النساء

رغم انخفاض معدلات الأمية لدى النساء خلال العقد الماضي، فإنه ما زالت هناك فجوة لصالح الرجال، حيث يبلغ معدل الأمية لدى النساء 4% مقابل 1% للرجال، وذلك وفق بيانات مسح القوى العاملة 2019.

### الإناث والتعليم

بلغت معدلات الالتحاق الإجمالية للذكور بالمرحلة الثانوية 71% مقابل 91% للإناث، كما بلغت نسبة الطالبات الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 60% من مجموع الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، وذلك وفق بيانات وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي للعام الدراسي 2018/2019.

## الإناث والإنترنت

أشارت بيانات المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2019؛ إلى أن نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون الإنترنت بلغت 72% للذكور مقابل 69% للإناث، والذين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي أو المهني بلغت 88% للذكور مقابل 84% للإناث.

## نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة

### فجوة الأجور

حافظت المشاركة في القوى العاملة على المعدل نفسه مع وجود فجوة واضحة في نسبة المشاركة بين النساء والرجال في سوق العمل في العامين 2015 و 2019، وبلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 18% من مجمل النساء في سن العمل لعام 2019، وهي النسبة نفسها لعام 2015، مع العلم أن نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة بلغت 70% لعام 2019، وهي النسبة نفسها لعام 2015. مع وجود فجوة واضحة في معدل الأجر اليومي بين النساء والرجال، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للنساء 98 شيكلا مقابل 102 شيكل للرجال.

### فجوة القوى العاملة لذوي الإعاقة

أشارت بيانات مسح القوى العاملة 2019 إلى أن نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة في فلسطين بلغت 4% فقط من إجمالي النساء ذوات الإعاقة، مقابل 24% للرجال من إجمالي الرجال ذوي الإعاقة.

### معاناة من البطالة

بلغت البطالة بين الشباب الخريجين من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى معدل 52%، بواقع 68% للإناث مقابل 35% للذكور. كما بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة 41%، مقابل 21% بين الرجال للعام 2019.

### بلا عقد عمل

ربع المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل، و 49% يحصلن على مساهمة في تمويل التقاعد/مكافأة نهاية الخدمة، في المقابل أقل من نصف المستخدمات بأجر في القطاع الخاص (48%) يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر وذلك لعام 2019. نسبة مشاركة النساء في القطاع المدني 44% من مجموع موظفي القطاع العام.

## مشاركة متواضعة بصنع القرار

وفقا لبيانات لعام 2019؛ فلا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة مع الرجال، حيث أظهرت البيانات أن 5% من أعضاء المجلس المركزي، و11% من أعضاء المجلس الوطني، و14% من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و11% نسبة السفيرات الفاعلات في السلك الدبلوماسي، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ محافظة رام الله والبيرة من أصل 16 محافظا.

وحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر فبراير/شباط 2020، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القطاع المدني 44% من مجموع موظفي القطاع العام، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى، حيث بلغت 13% للنساء مقابل 87% للرجال.

## تمارين وأنشطة

تمرين رقم (1)	
عنوان التدريب مدته	صفات الرجل وصفات المرأة مدة التدريب 20 دقيقة.
الهدف من التمرين	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ان تعرف الفئة مفهوم النوع الاجتماعي</li> <li>• التعرف على خلفيات المشاركين الشخصية والثقافية.</li> <li>• سرد قصص وسيناريوهات تحاكي نماذج وقصص مجتمعية من شأنها تقريب مفاهيم النوع الاجتماعي كذلك الأمثلة والأحاديث التي تعزز مفاهيم النوع الاجتماعي</li> </ul>
الأدوات	قلب تشارت، أقلام، LCD
المنهجية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• سيتم الشروع بجوار ونقاش وجلسة عصف ذهني هادئة يتم من خلالها سرد قصة تحاكي نماذج مجتمعية من شأنها تقريب مفاهيم النوع الاجتماعي والتي لا يؤيدها فئة كبيرة من المجتمع من والتي تعزز مفاهيم النوع الاجتماعي، وأسئلة أخرى نستعرضها حول مفهوم النوع</li> </ul>

<p>الاجتماعي؟ وهل سمعنا من قبل أم لا عن المصطلح، ولماذا يتم الاهتمام بهذا الموضوع بالتحديد</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• سيتم الخروج بالمقترحات والتعريفات والكلمات التقريبية مع امكانية استخدام السبورة لوضع الكلمات التي يتم ترشيحها من الفئة ذاتها لسهولة تركيب مصطلح أو تعريف وافي، ومن ثم يتم عرض المصطلح بشكل واضح عبر شريحة بوربوينت. بعد إدراك التعريف من خلال الأمثلة والقصص الواقعية البسيطة.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• في معظم الثقافات هناك العديد من المصطلحات، أهم مصطلح في تلك العصر هو النوع الاجتماعي، وهل سمعنا من قبل أم لا عن المصطلح، ولماذا يتم الاهتمام بهذا الموضوع بالتحديد، برأيكم هل هذا المصطلح غريب؟؟؟</li> </ul>	<p>مداخلة الميسر</p>

<p>تمرين رقم (2)</p>	
<p>أنت وهي مدة التدريب 20 دقيقة.</p>	<p>عنوان التمرين مدته</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي</li> </ul>	<p>الهدف من التمرين</p>
<p>لوح قلاب، أوراق، أقلام</p>	<p>الأدوات</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعلق ورقة مكتوب عليها كلمة جنس من جهة وورقة أخرى مكتوب عليها النوع الاجتماعي في جهة اخرى من الغرفة، ونشرح للمشاركين بأننا سنقرأ عبارة ونطلب منهم أن يفكروا ان كانت العبارة مرتبطة بالجنس أم بالنوع الاجتماعي، وبالتالي مطلوب من كل فرد أن يحدد ويقف عند الجهة التي تمثل دالة العبارة بالنسبة اليه.. بعد ذلك عند قراءة كل عبارة وبعد أن يقف المشارك عند احدى الجهتين، نسأل دون اجبار أحد...لماذا اعتقدت هذه العبارة تدل على جنس ام نوع اجتماعي</li> </ul>	<p>المنهجية</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• يستطيع الرجل أن يطهو او ان يقوم بالأعمال المنزلية كافة.</li> <li>• يستطيع الرجل ان يطعم طفله زجاجة الحليب إذا رغب بذلك.</li> <li>• ينضح صوت الفتى مع سن البلوغ اما صوت الفتاة فلا تتضح مع سن البلوغ.</li> </ul>	<p><u>اعطاء العديد من العبارات مثلاً:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تحمل النساء مدة تسعة شهور</li> <li>• الفتيات لطيفات والفتيان يتصفون بالقوة</li> <li>• الفتاة خجولة والفتى جريء</li> <li>• تستطيع النساء ارضاع الاطفال</li> <li>• عمال البناء من الرجال.</li> </ul>	<p>مداخلة الميسر</p>
--	---	----------------------

## مهارات المناصرة

إعداد: د. وسام جودة

## أهداف التدريب:

- ✓ التعرف على ماهية المناصرة
- ✓ التعرف على استراتيجيات المناصرة
- ✓ التعرف على صياغة خطة مناصرة

## البرنامج التدريبي:

محتويات التدريب	المحور الأساسي	اللقاء
<p>القسم الأول:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تقديم وافتتاح</li> <li>• نشاط إحمائي</li> <li>• توقعات المشاركين/ات</li> <li>• تعبئة نموذج التقييم القبلي</li> <li>• مفاهيم حملات المناصرة: <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ أهميتها</li> <li>✓ مواصفاتها</li> <li>✓ نماذج من (استراتيجيات وتكتيكات المناصرة)</li> <li>✓ الفرق بين الحملات، المناصرة والضغط.</li> </ul> </li> </ul> <p>القسم الثاني:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• استخدام المرجعيات الدولية والقوانين المحلية في بناء الحملة</li> <li>• كيف تصاغ أهداف المناصرة؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التعرف على ماهية وأهمية حملات، الضغط والمناصرة.</li> <li>• التعرف على بعض الاستراتيجيات والتكتيكات الرئيسية في مجال المناصرة.</li> <li>• القدرة على تحديد وتطوير أهداف المناصرة</li> <li>• القدرة على وضع خطة عمل تنفيذية للمناصرة.</li> <li>• القدرة على تحديد الجماهير المستهدفة.</li> <li>• تحديد أصحاب المصلحة في المناصرة.</li> </ul>	اليوم الأول

<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد الفئات المستهدفة من المناصرة:</li> <li>• مناصر، مؤازر، مؤثر، مساهم في المناصرة.</li> <li>• رسم علاقات القوة</li> <li>• ملخص اليوم الأول</li> <li>4. تعبئة التقييم البعدي</li> </ul>	
--	--

### المناصرة:

تعنى المناصرة كسب التأييد والحشد لقضية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو لقضية فئة اجتماعية بهدف إحداث تغيير في واقع هذه الفئة وقضاياها ومشاكلها. وفي هذا المعنى تستعمل مصطلحات الدفاع والدعوة والمؤازرة مطابقة لمصطلح المناصرة، وقد يستخدم مصطلح المدافعة التي تعني، كل فعل موجه نحو تغيير سياسات أو مواقف أو برامج خاصة باي نوع من أنواع المؤسسات. فالمدافعة تعبير عن توجيه انتباه المجتمع إلى قضية مهمة، توجيه صانعي القرارات إلى البحث لإيجاد الحل. ولا يمكن أن تتجح المدافعة إلا من خلال العمل مع الآخرين أفراداً ومؤسسات لإحداث تغيير.

### الضغط:

يفهم الضغط على أنه فعل أو نشاط تقوم به مجموعة (قد تكون جمعية أو مؤسسة أو اتحاد) للتأكد من أن وجهة نظر أو موقف الأشخاص أو المؤسسات قد تم طرحه وإيصاله إلى الجهة الحكومية أو الرسمية المستهدفة. والضاغط هو شخص أو مجموعة أشخاص أو مؤسسة أو مجموعة مؤسسات تعمل بمهنية من أجل التأثير على التشريعات أو السياسات أو صناعة القرار.

### الحملات:

وهي الجهد العام المنظم والمستمر لتقديم المطالبات الجماعية لسلطة محددة أو لجهة ما تشريعية أو حكومية، وتبنى الحملات على أشكال التنظيم المجتمعي هو شكل من أشكال القيادة الذي يمكن مجموعة أو قاعدة مجتمعية من حشد مواردها وتوظيفها لبناء القدرة على إحداث التغيير

## أهمية حملات الضغط والمناصرة

- للمساهمة في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والقانوني.
- لضمان توفر سياسات عامة واجراءات تضمن حقوق المواطن/ة وتمتعها/ بها في ظل حكم القانون، خاصة السياسات العامة التي تحمي الفئات الضعيفة والمهمشة.
- لضمان قوانين وتشريعات تحترم الحقوق والحريات للجميع دون أي شكل من أشكال التمييز.

## أنواع المناصرة:

1. مناصرة سياسية.
2. مناصرة مجتمعية.
3. مناصرة حقوقية.
4. اذكروا أنواع أخرى

## تعريف استراتيجيات المناصرة:

هو زيادة وعي وتنقيف وتنظيم وحشد الأشخاص المتأثرين بالمشكلة/القضية أو المهتمين بها حتى يشتركوا في العمل ويساهموا فيه.

## نماذج من تكتيكات المناصرة:

- تحويل المعلومات إلى مادة مصورة.
- العرائض المطبوعة او الالكترونية.
- شبكات التواصل الاجتماعي.
- التجمعات والمسيرات.
- البحث والمنشورات.
- الاجتماعات العامة.
- التوعية.
- الفنون.

## نماذج من استراتيجيات الحملات:

- استراتيجيات متعلقة بتوجه الحملة مثل استراتيجية المواجهة، استراتيجية التوعية والتعلم، استراتيجية التنسيق والتعاون، استراتيجية الدعاوى القانونية.



- استراتيجيات تتعلق بشركاء العمل في الحملة مثل العمل ضمن تحالف، الانضمام لتحالف قائم، تشكيل تحالف جديد، والعمل ضمن شبكة.
- استراتيجية تتعلق بالدور الذي ستلعبه في الحملة، دور الوسيط المحايد، دور الضاغط، دور المشاركة، دور التمثيل، دور التفاوض، الدور المحايد.

#### ماذا تشمل المناصرة:

1. إجراء بحث/ تحليل.
2. تحديد المشكلة/ القضية.
3. تحليل السياسات الموجودة.
4. مشاوره الفئة المتضررة.
5. وضع أهداف محددة.
6. وضع قائمة بالأطراف ذات العلاقة.
7. وضع النتائج المتوقعة/ التغيير المطلوب.
8. رسم استراتيجيات المناصرة.
9. اختيار الحملات المناسبة.
10. وضع إطار زمني واضح.
11. وضع إطار للمهام والقيادة.
12. التنفيذ، المراقبة والتقييم والتعديل.

#### تحديد المشكلة/ القضية:

##### أنواع الأطراف:

1. الحلفاء.
2. الأعداء.
3. المحايدون.
4. الفئة المستهدفة بالحملة.
5. الفئة المستفيدة.

## قراءات اضافية:

## الضغط والمناصرة:

خطة عمل منظمة، تركز إلى سلسلة من الأعمال الاستراتيجية التي من شأنها التأثير بصانع القرار والمشرع والأشخاص ذوي النفوذ بغرض إحداث تغيير ما في السياسات العامة والاجراءات والتشريعات. ويقوم بحملات الضغط والتأثير عادة، الأفراد والمجموعات الأقل نفوذاً بالمجتمع أو/وذوي الموارد المحدودة بغرض إحداث التغيير المرجو عبر الإقناع وحسن الاتصال بالآخرين. وقد تكون بداية مبادرة أو فكرة فردية ما أن تلبث إلا أن تتحول إلى جهد مجموعة ذوي المصالح المشتركة، و/أو جهد مجتمعي نحو إحداث تغيير ما.

كما ويمكن تعريف المناصرة بأنها: لفت انتباه المجتمع لقضية ما/ أو مشكلة ما ومطالبة أصحاب الواجب (صانع القرار والمشرع) القيام باتخاذ خطوات وإجراءات وتدابير إدارية أو تشريعية لحل المشكلة أو القضية موضع البحث. قد تكون المطالبة لتغيير:

✓ قوانين وتشريعات محددة

✓ سياسات وإجراءات محددة

✓ برامج حكومية محددة/ خطط محددة ورصد موازنات

✓ تغيير أنظمة أو مؤسسات أو هياكل محددة

✓ تغيير مفاهيم مجتمعية وثقافية محددة

والمناصرة عبارة عن عملية تغيير اجتماعي منظمة ومستمرة تهدف إلى التأثير أو إحداث التغيير على قضية محددة تهم الرأي العام أو فئة واسعة من المجتمع، وتعتمد بشكل رئيس على ما يلي:

1. التنظيم والتخطيط الجيد

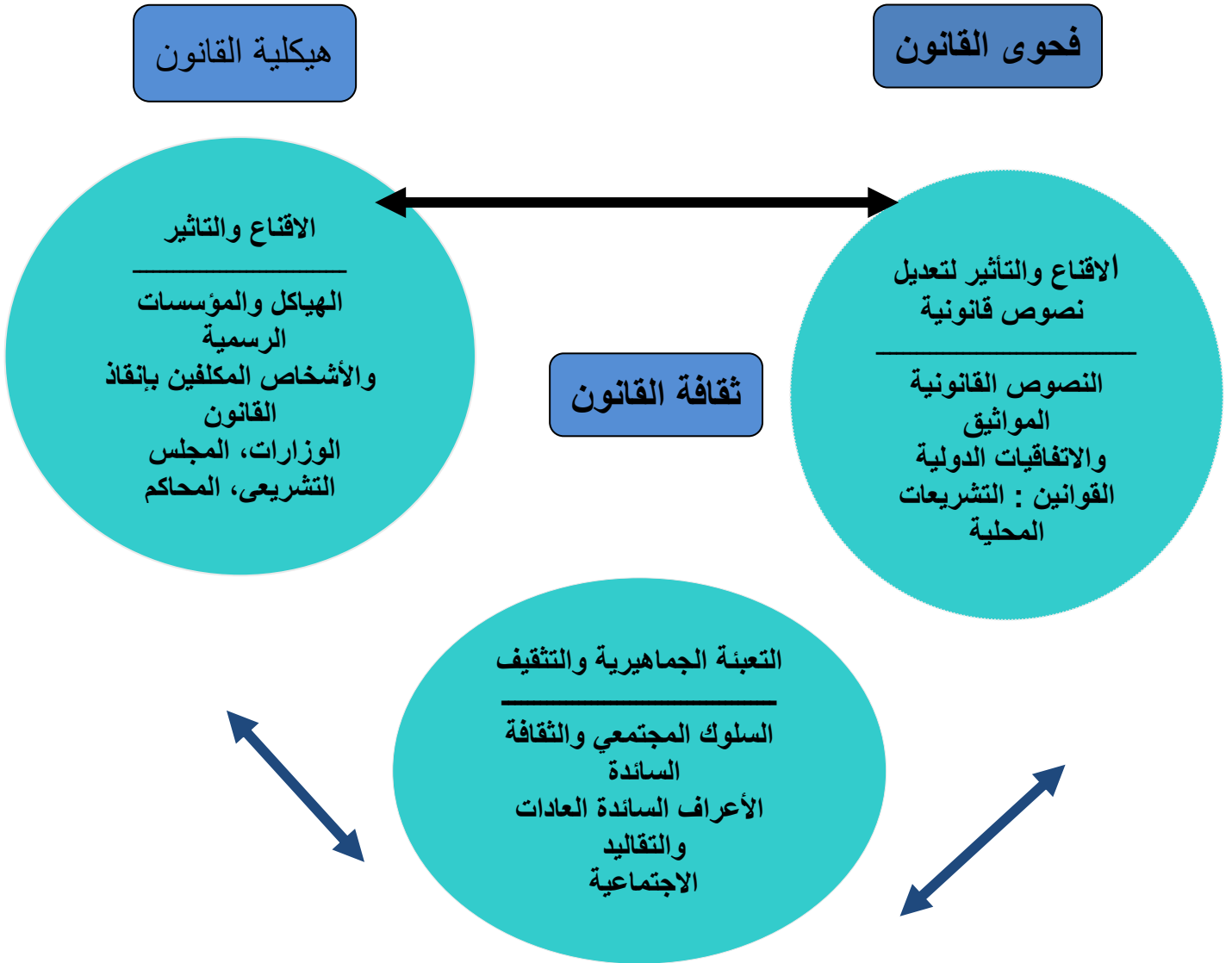
2. التفكير الاستراتيجي

3. الحصول على المعلومات والمعطيات وتحليلها

4. الاتصال Communication

5. الوصول إلى المعنيين والتعبئة أو الحشد Outreach and Mobilization

مكونات القانون واستراتيجيات الضغط والتأثير





Palthink



info@palthink.org



+9708 2822005



palthink



palthink



www.palthink.org

Linking Knowledge with Prosperity

المعرفة طريق الإزدهار